CIRS

CENTER FOR INTERNATIONAL AND REGIONAL STUDIES

GEORGETOWN UNIVERSITY
SCHOOL OF FOREIGN SERVICE IN QATAR

علاقات الخليج الدولية

تقرير موجز

نبذة عن كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون قطـر

تحذو كلية الشئون الدولية حذو جامعة جورجتاون للحفاظ على تقاليد الجامعة في تنشئة جيل من قادة المستقبل في مختلف المحافل الدولية من خلال مناهج الفنون الليبرالية التي ترتكز على دراسة الشئون الدولية والخارجية. وتعد جامعة جورجتاون واحدة من أعرق وأكبر الجامعات في أمريكا. تأسست في العام 1789 من قبل رئيس الأساقفة جون كارول، والجامعة ذات توجه عالمي اهتمامها الرئيسي هو الطالب وتنمية مجالات البحث العلمي والأكاديمي. تقدم الجامعة لطلابها من مختلف أنحاء العالم برامج جامعية للبكالوريوس وللدراسات العليا في كل من واشنطن العاصمة، الدوحة قطر وجميع أنحاء العالم.

للمزيد من المعلومات حول الجامعة يرجى زيارة الموقع http://qatar.sfs.georgetown.edu

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، الذي تم إنشاؤه عام 2005، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث و بناء المعرفة، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين الوطني والدولي.

استرشادًا بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية وتبني رؤية تقدمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للبحوث وبناء المعرفة والبحث حول الشئون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشئون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشرنتائجه البحثية، ورعاية عقد مؤتمرات وندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة للوقوف على معضلات القرن الحادي والعشرين.
- الاشتراك في أنشطة تواصلية مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

نبذة عن مؤسسة قطر للتعليم والعلوم وتنمية المجتمع

تأسست في العام 1995 بناء على مرسوم من الشيخ حمد بن خليفة الثاني أمير دولة قطر. مؤسسة قطر هي منظمة لا تهدف للربح المادي. تركز مشروعاتها على التعليم، البحث العلمي وتنمية المجتمع. تضم المدينة التعليمية نخبة من أهم وأرقى الجامعات في العالم، العديد من المشروعات الأكاديمية والتدريبية، حديقة قطر العلمية والتكنولوجية والتي تضم أكثر من 21 شركة عالمية تعمل في مجالات البحث العلمي والتنمية.

تتولى سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند إدارة مؤسسة قطر والتي تسعى من خلالها إلى تحسين حياة الأفراد والجماعات من خلال تنمية المجتمع بمبادرات مثل أيادي الخير نحو أسيا، قناة الجزيرة للأطفال ومناقشات الدوحة. كما توجد مشروعات مشتركة في مجالات التصميم وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وصناعة القرارات والسياسة وإدارة الأحداث تهدف جميعها إلى السعي إلى تحقيق أهداف مؤسسة قطر.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

تصميم الغلاف بواسطة أسماء محمد العدوي

علاقات الخليج الدولية
التقرير الموجز لمجموعة العمل

© 2010 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم 1

علاقات الخليج الدولية
التقرير الموجز لمجموعة العمل

يسرد هذا التقرير الموجز بالتفصيل النتائج البحثية التي عرضها المشاركون في مجموعة عمل علاقات الخليج الدولية أثناء اجتماعاتهم في الدوحة بقطر والتي استضافها مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر. وتعد المبادرة البحثية لعلاقات الخليج الدولية مشروعاً علمياً يتكون من جزئين ويتناول التحليل الأكاديمي والسياسي بشكل متعمق لوضع الخليج الاستراتيجي في السياسة الدولية. وقد بدأت المرحلة الأولى من المبادرة في يونيو عام 2008 وركزت على وضع الخطوط العريضة لدراسة العديد من الجوانب الرئيسية لعلاقات الخليج الدولية من مختلف الزوايا النظرية. وقام مركز الدراسات الدولية والإقليمية بدعوة مجموعة أساسية من الباحثين المعنيين بدراسات الخليج إلى الدوحة لحضور اجتماعات مجموعة عمل علاقات الخليج الدولية وللإسهام بفصول فردية في مجال خبرتهم لأجل إعداد كتاب يحمل نفس الاسم. وتضمنت هذه الجولة الأولى من المحادثات طرح أفكار مبدئية حول الموضوعات التي وقع الاختيار عليها وكذلك عقد جلسات للعصف الذهني لتقييم بؤرة اهتمام المشروع ومعايير التحليل والأطروحات الأساسية بشكل نقدي. وتم إعادة دعوة مجموعة العمل إلى الدوحة في شهر يناير عام 2009 لاستكمال المرحلة الثانية من المشروع ولتقديم أوراقهم البحثية الفردية لاطلاع نظرائهم عليها. ورافق ذلك دعوة مركز الدراسات الدولية والإقليمية للعديد من الخبراء الآخرين في هذا المجال ليقوموا بدور المناقشين ولإجراء تشاور نقدي حيال المشروع وإثراء الموضوعات التي قيد البحث.

سيكون الكتاب هو أول كتاب من نوعه تقوم بنشره مؤسسة تعليمية مقرها في قطر، كما أنه يفتح أفاقاً جديدة في الأدب المتعلق بالعلاقات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج بصفة خاصة. ويضع هذا البحث الخليج ضمن شبكة معقدة من هياكل سياسية واقتصادية مرتبطة ببعضها البعض، إذ ليس بوسع المرء مناقشة الأمور المتعلقة بالخليج كما لو كان منطقة مستقلة بذاتها. ويشدد هذا البحث على العلاقات الدولية المعقدة لمنطقة الخليج من خلال القول بأن هناك دولاً أسيوية، كالهند وباكستان، تلعب دوراً مؤثراً في سياسات الخليج، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في الشرق الأوسط، فالمنطقة برمتها عبارة عن مجموعة متشابكة من الأمن والطاقة تتأثر بجهات فاعلة متنوعة على الصعيد الداخلي والخارجي.

سوف تستقصي هذه المبادرة البحثية القضايا بالغة الأهمية مثل الاستراتيجيات الأمنية، وآثار السياسة الخارجية على الإصلاحات السياسية في منطقة الخليج، والمسائل المتعلقة بالسيادة والحدود، والسياسة الأمريكية، والسياسات الخارجية والأمنية الخاصة بإيران والعراق والمملكة السعودية وقطر والأطراف الفاعلة الأخرى.

علاقات الخليج الدولية
المشاركون والمساهمون في مجموعة العمل

محمد أيوب
جامعة ولاية ميشيغان

Mohammed Ayoob
Michigan State University

دانيال بايمان
جامعة جورجتاون

Daniel Byman
Georgetown University

كريستيان كوتس أولريشسين
كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

Kristian Coates Ulrichsen
London School of Economics and Political Science

غريغوري غوز
جامعة فيرمونت

Gregory Gause
University of Vermont

إن جاناردهان
الشئون الخليجية الأسيوية،
الإمارات العربية المتحدة

N. Janardhan
Gulf-Asia Affairs, UAE

مهران كامروا
جامعة جورجتاون
كلية الشئون الدولية في قطر

Mehran Kamrava
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

رامي خوري
الجامعة الأمريكية في بيروت

Rami Khouri
American University of Beirut

جوزيف كوستينر
جامعة تل أبيب

Joseph Kostiner
Tel Aviv University

فريد لوسون
كلية ميلز

Fred Lawson
Mills College

كاتيا نيتهامر
جامعة هامبورغ

Katja Niethammer
Hamburg University

غيرد نونيمان
جامعة إكستر

Gerd Nonneman
University of Exeter

جي إي بيترسون
جامعة أريزونا

J E Peterson
University of Arizona

بول سالم
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

Paul Salem
Carnegie Middle East Center

ستيفن رايت
جامعة قطر

Steven Wright
Qatar University

جيمس أونلي
جامعة إكستر

James Onley
University of Exeter

لورانس بوتر
جامعة كولومبيا

Lawrence Potter
Columbia University

روبرت ويرسينغ
جامعة جورجتاون
كلية الشئون الدولية في قطر

Robert Wirsing
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

Table of Contents

Paper Synopses

1. Introduction
   Mehran Kamrava, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

2. Britain and the Gulf Shaikhdoms, 1820-1971: The Politics of Protection
   James Onley, *University of Exeter*

3. Sovereignty and Boundaries in the Gulf States: Settling the Peripheries
   J.E. Peterson, *University of Arizona*

4. Security Dilemmas in the Contemporary Gulf
   Fred H. Lawson, *Mills College*

5. The GCC States' Perceptions of Collective Security in the Early 21st Century
   Joseph Kostiner, *Tel Aviv University*

6. American Policy toward the Gulf: Strategies, Effectiveness, and Consequences
   Mohammed Ayoob, *Michigan State University*

7. The Iraq Factor: Regional Consequences of Internal Turmoil
   Daniel Byman, *Georgetown University*

8. Saudi Arabia's Regional Security Strategy
   F. Gregory Gause, III, *University of Vermont*

9. Iran's Regional and Foreign Security Policies in the Gulf
   Mehran Kamrava, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

10. Qatar's Foreign Policy: Autonomy and Security
    Steven Wright, *Qatar University*

11. China, India, and the Gulf: Converging Interests?
    N. Janardhan, *Gulf-Asia Affairs, UAE*

12. Political Reform and Foreign Policy in the Gulf Monarchies
    Katja Niethammer, *Hamburg University*

13. Conceptualizing EU-GCC Relations
    Gerd Nonneman, *University of Exeter*

جدول المحتويات
الملخصات

1. مقدمة
مهران كامروا، كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

2. بريطانيا ومشيخات الخليج، 1820 - 1971: سياسة الحماية
جيمس أونلي، جامعة إكستر

3. السيادة والحدود في دول الخليج: تسوية الحدود
جي إي بيترسون، جامعة أريزونا

4. معضلات الأمن في الخليج المعاصر
فريد إتش لوسون، كلية ميلز

5. تصورات دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الجماعي في أوائل القرن الحادي والعشرين
جوزيف كوستينر، جامعة تل أبيب

6. السياسة الأمريكية تجاه الخليج: الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب
محمد أيوب، جامعة ولاية ميشيغان

7. العامل العراقي: العواقب الإقليمية للاضطرابات الداخلية
دانيال بايمان، جامعة جورجتاون

8. الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية
إف غريغوري غوز الثالث، جامعة فيرمونت

9. سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج
مهران كامروا، كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

10. سياسة قطر الخارجية: الاستقلالية والأمن
ستيفن رايت، جامعة قطر

11. الصين والهند والخليج: التقاء المصالح؟
إن جاناردهان، الشئون الخليجية الأسيوية، الإمارات العربية المتحدة

12. الإصلاح السياسي والسياسية الخارجية في دول الخليج الملكية
كاتيا نيتهامر، جامعة هامبورغ

13. وضع مفاهيم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي
غيرد نونيمان، جامعة إكستر

1. مقدمة: العلاقات الدولية المتغيرة للخليج

مهران كامروا

يتفق مراقبو الوضع في الخليج على أن المنطقة التي تكتسب أهمية بالغة من الناحية الإستراتيجية تمر بتغيرات جذرية، حيث يصل مدى هذه التغيرات التي تؤثر على المنطقة إلى طائفة متنوعة من المجالات بدءاً من التطور السريع في مجال الاقتصاد والبنية التحتية ووصولاً إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التي تنجم عن الانتشار الثقافي والعولمة وإدخال النمط الأمريكي في التعليم على نطاق واسع. وتركز هذه المبادرة البحثية على سلسلة من التغيرات التي تجري في الخليج والتي لم يتم دراستها بشكل واف حتى الآن، لاسيما تلك التي حدثت في العلاقات الدولية للمنطقة. وبعيداً عن تضاؤل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، لم تؤدِ هذه التغيرات إلا إلى زيادة حدة حالات التنافس وأجواء التوتر بين دولها، وإلى إلقاء أنماط سلوك السياسة الخارجية التي كان يمكن التنبؤ بها سابقاً في دائرة من الاضطراب، وكذلك جلب تحديات جديدة للأمن والاستقرار الإقليميين. وتستقصي هذه المبادرة بعضاً من أبرز الأسباب الكامنة وراء التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية للمنطقة والعواقب التي نجمت عن هذه التغيرات في كل من المجالات المحددة ذات الصلة والسياق الأوسع للعلاقات الدولية في الخليج والشرق الأوسط الكبير وما وراءهما.

لعل إحدى أبرز سمات العلاقات الدولية للخليج هي وضعه الأمني، وذلك لأسباب متنوعة بدءاً من طبيعة الحكم السياسي في دول المنطقة ووصولاً إلى الطرق التي تطورت من خلالها تفاعلاتها الدولية على الصعيد التاريخي، حيث ركزت الكثير من السياسات الدولية للخليج على قضايا الأمن بشكل أو بآخر. وقد واجهت المنطقة، ولا تزال تواجه، العديد من التحديات الأمنية، كما كان هناك عدد من المحاولات لصياغة ترتيبات للأمن الجماعي والتي لم تفلح جميعها حتى الآن. ولا غرو أن كثيراً من جهود الأطراف الفاعلة في الخليج وتدخلاتها، سواءً من داخل المنطقة أو خارجها (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، قد تم القيام بها إما بسبب قضايا أمنية بشكل مباشر أو على الأقل أخذها في الحسبان. وقد كمنت التهديدات، أو على الأقل التصورات بوجود تهديدات، في المياه الضحلة والشواطئ الرملية للخليج في وقت يعود إلى الأيام الأولى للإمبراطورية البريطانية، كما لم يتمكن المنخرطون في السياسات الدولية للمنطقة من التخلص من المخاوف المتعددة التي تسببوا في وجودها في المنطقة. وبالطبع لا يعني هذا ضمناً أنه يمكن اختزال كل السياسات الدولية للخليج في قضايا الأمن، بل يعني أن القضايا الأمنية لم تغب مطلقاً عن الحسبان حيث حظيت بنفس القدر من الاهتمام في السياسات الإقليمية.

تتمثل أهدافي في هذا الملخص التمهيدي في شقين: توضيح الخطوط العريضة لبعض المواضيع الرئيسية الناجمة عن العلاقات الدولية للخليج، وأيضاً إلقاء الضوء على بعض التغيرات التي طرأت على النظام الأمني الناشئ في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية تقريباً. وقد نجم عن هذه التغييرات عدد من التحديات التي كان لزاماً على كل من الأطراف الفاعلة على المستويين الإقليمي والخارجي التغلب عليها. وسوف أبدأ بإيجاز في توضيح الأسباب الرئيسية لاستمرار الأهمية الإستراتيجية للخليج والتي لا تنبع فقط من احتياطاتها الضخمة من النفط والغاز، بل أيضاً من بزوغها كمحور عالمي للتجارة والتمويل، والمكانة المتزايدة لكل من دبي والدوحة كموانئ لبقية دول المنطقة وما وروائها، والصعود الواضح للنفوذ الإيراني في العراق وأفغانستان، واستمرار التوترات بين إيران والولايات المتحدة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه، كانت هناك تغيرات رئيسية وجذرية في النظام الأمني السائد في الخليج، وذلك مع وجود اتجاهات للهيمنة الإمبريالية - متمثلة في بريطانيا قبل 1971 والولايات المتحدة منذ 2001 إلى 2008 - تتنافس مع سياسة توازن القوة والاحتواء والفوضى والاضطراب أو تفسح الطريق لها. ويقف النظام الأمني للخليج في الآونة الراهنة على حافة التغيير، كما أن الشكل النهائي لهذا النظام لن يتحدد إلا بعد مضي عدد لا بأس به من السنوات. وبالطبع، ينطوي هذا الأمر على وجود تحديات بعضها يأتي من الداخل والبعض الآخر يأتي من الخارج. وتلقي هذه المبادرة البحثية الضوء على بعض التحديات الأمنية الأكثر إلحاحًا التي تواجهها المنطقة، وهو ما يسترعي الانتباه إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدتها واتجاهها ومصيرها النهائي. ولقد ألقت المناقشات والاستنتاجات الأكثر تحديداً والواردة في الملخصات اللاحقة الضوء على بعض الاتجاهات والقوى المحركة الأوسع نطاقًا والتي أشرت إليها هنا.

مهران كامروا: العميد المؤقت لكلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر ومدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية. وبالإضافة إلى كتابته لعدد من المقالات الصحفية، قام كامرافا بتأليف الكتب التالية: الثورة في إيران: جذور الفوضى (1990)، والتاريخ السياسي لإيران الحديثة: من

القبلية إلى الثيوقراطية (1992)، والسياسة الثورية (1992)، وفهم السياسة المقارنة: إطار للتحليل، الطبعة الثانية (2008)، والديمقراطية في الميزان: الثقافة والمجتمع في الشرق الأوسط (1998)، والسياسة الثقافية في العالم الثالث (1999)، والسياسة والمجتمع في العالم النامي، الطبعة الثانية (2000)، والشرق الأوسط الحديث: التاريخ السياسي منذ الحرب العالمية الأولى (2005)، والثورة الفكرية لإيران (2008). كما قام أيضًا بتحرير الأصوات الجديدة للإسلام: إعادة التفكير في السياسة والحداثة (2006)، وشارك في تأليف كتاب من مجلدين بعنوان إيران اليوم: الحياة في الجمهورية الإسلامية (2008).

Mehran Kamrava is Interim Dean of the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar and Director of the Center for International and Regional Studies. In addition to a number of journal articles, he is the author of *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil* (1990), *The Political History of Modern Iran: From Tribalism to Theocracy* (1992), *Revolutionary Politics* (1992), *Understanding Comparative Politics: A Framework for Analysis*, 2nd ed. (2008), *Democracy in the Balance: Culture and Society in the Middle East* (1998), *Cultural Politics in the Third World* (1999), *Politics and Society in the Developing World*, 2nd ed. (2000), *The Modern Middle East: A Political History since the First World War* (2005), and *Iran's Intellectual Revolution* (2008). He has also edited *The New Voices of Islam: Rethinking Politics and Modernity* (2006) and is the co-editor of the two-volume work *Iran Today: Life in the Islamic Republic* (2008).

2. بريطانيا ومشيخات الخليج، 1820 - 1971: سياسة الحماية

جيمس أونلي

نشأت المصالح البريطانية في شرق الجزيرة العربية في الأصل من وجود حاجة لحماية سفن الهند البريطانية ورعاياها في مياه الجزيرة العربية. ويرجع تاريخ الهيمنة البريطانية في المنطقة إلى عام 1820، عندما أرسلت حكومة الهند البريطانية حملة بحرية كاسحة ضد إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، حيث ألقت على سكانهما مسئولية القيام بهجمات بحرية متكررة بشكل متزايد على السفن التابعة للهند البريطانية في الخليج وما حوله. وبعد انتهاء الحملة، فرضت بريطانيا معاهدة لمكافحة القرصنة، تعرف باسم المعاهدة العامة لعام 1820، على جميع حكام وولاة ما يعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة. وقد انضم حاكم البحرين إلى هذه المعاهدة العامة بناءً على طلبه لحماية السفن البحرينية من الإغارة البحرية.

بعد فرض المعاهدة العامة لعام 1820، وافق حكام المشيخات الخليجية على معاهدات أخرى على مدار هذا القرن. وكانت أهم تلك المعاهدات هي الهدنات البحرية التي أرست السلام البريطاني في الخليج. وكانت الهدنة البحرية الأولى، التي اقترحها حاكم الإمبراطورية القاسمية (الشارقة ورأس الخيمة وتوابعهما) وتم التوقيع عليها في عام 1835 من قبل حكام أبو ظبي ودبي وعجمان والإمبراطورية القاسمية، بمثابة حظر تجريبي على الحروب البحرية خلال موسم صيد اللؤلؤ. وقد حققت هذه الهدنة نجاحًا عظيماً وجددت مراراً إلى أن تم التوقيع على هدنة دائمة في عام 1853. واعترافاً بعضوية المشيخات في الهدنة البحرية، أشارت بريطانيا إليهم باسم «الإمارات المتصالحة» وإلى ساحل عمان باسم «الساحل المتصالح». ودعت بريطانيا في نهاية الأمر حكام قطر والبحرين إلى الانضمام إلى الهدنة في عامي 1861 و1916 على التوالي. وبموجب شروط الهدنة، تنازل حكام الخليج عن حقهم في شن حروب عن طريق البحر في مقابل الحصول على الحماية البريطانية ضد أي عدوان بحري. واضطلعت بريطانيا بموجب هذا الاتفاق، الذي يعرف باسم «النظام المتصالح»، بدور الحامي والوسيط والمحكم والضامن للتسويات. كما قام الحكام بعد ذلك بالتوقيع على اتفاقيات حصرية مع البحرين في عامي 1880 و1892، ومع الإمارات المتصالحة في عامي 1888 و1892، ومع الكويت في عام 1899، ومع نجد والأحساء في عام 1915 (ألغيت عام 1927)، ومع قطر في عام 1916، والتي تلزمهم بالدخول في علاقات تعاهدية حصرية مع الحكومة البريطانية للهند والتنازل لها عن السيطرة على شؤونهم الخارجية.

لإدارة علاقات الهند البريطانية مع هؤلاء الحكام والإشراف على تنفيذ المعاهدات وحماية سفن الهند البريطانية ورعاياها في مياه الجزيرة العربية، قامت بريطانيا بإنشاء منصب المقيم السياسي في الخليج، والذي اتخذ من بوشهر في جنوب غرب إيران مقراً له حتى عام 1947، عندما انتقل إلى البحرين. وكان المقيم يزور مشيخات الخليج مرة واحدة فقط في العام خلال القرن التاسع عشر ومرتين في العام خلال القرن العشرين. ولإدارة العلاقات الدبلوماسية البريطانية مع حكام مشيخات الخليج بصفة يومية، أبقى المقيم السياسي على وكلاء سياسيين تابعين له في مسقط (حوالى 1758 - 1971)، والمنامة (حوالى 1816 - 1971)، والشارقة (1823 - 1953)، والدوحة (1949 - 1971)، ودبي (1953 - 1971)، وأبو ظبي (1957 - 1971)، بالإضافة إلى المقاطعة العمانية جوادار التي توجد فيما يعرف الآن بباكستان (1863 - 1958).

كان الوضع القانوني الدولي لمشيخات الخليج متمثلاً في كونها ولايات تخضع للحماية البريطانية، فعلى الرغم من أن حكامها بقوا كرؤساء لها، إلا أن وضعهم بالنسبة للحكومة البريطانية للهند (بعد عام 1947) والحكومة البريطانية في لندن أدى إلى وضعهم بشكل غير رسمي ضمن الإمبراطورية البريطانية. وفي الفترة ما بين عامي 1880 و1947، تشكلت المشيخات حاجزاً وقائياً لحماية الطرق الغربية المؤدية إلى الهند البريطانية. وكان الهدف من وراء منع بريطانيا للتدخل الخارجي في منطقة الخليج يتمثل جزئياً في منع خصومها من إنشاء قاعدة بحرية في الخليج، حيث إن وجود مثل هذه القاعدة من شأنه أن يشكل تهديداً بحرياً خطيراً للهند. وبعد اكتشاف النفط في المنطقة، أصبحت بريطانيا تعتمد على نفط الخليج. وقد ساهم هذا الاعتماد في اتخاذ بريطانيا قرار بالبقاء في منطقة الخليج بعد انسحابها من الهند في عام 1947.

رأت بريطانيا ميزات عدة في الاعتراف بأقوى حكام المناطق الساحلية في الخليج فقط. ووجد المقيم البريطاني في الخليج أن التعامل مع عدد قليل من الحكام الرئيسيين سيكون أسهل من التعامل مع جميع الحكام وشيوخ القبائل في المنطقة. وعلى غرار ذلك، كان من الأسهل والأفضل للحكام أنفسهم أن يقوموا بتنفيذ المعاهدات الأنجلو عربية المختلفة (مثل اتفاقيات مكافحة القرصنة ومكافحة تجارة الرقيق)، كما أنه كان من الأسهل والأفضل بالنسبة للمقيم أن يحمل الحكام مسئولية انتهاكات رعاياهم، وذلك بدلاً من أن يقوم بتطبيق المعاهدات بصورة مباشرة ومعاقبة المنتهكين بنفسه.

إن أساس القوة البريطانية في الخليج كان يتمثل في أسطولها البحري، حيث قام أسطول الخليج بدوريات في مياه الخليج لإنفاذ المعاهدة العامة والهدنة البحرية والمعاهدات المختلفة التي تحظر شحن الرقيق والأسلحة، وهو نشاط يعرف باسم «المراقبة والطواف البحري».

بالنسبة لحكام الخليج، كان هناك العديد من المميزات والمساوئ للحماية البريطانية. فأولاً، عزز الحكام وضعهم داخل مشيخاتهم ودعموا

الوضع السياسي لها داخل النظام السياسي الإقليمي. كما قدمت بريطانيا أيضاً اعترافاً خارجياً مهماً بأقوى الأسر الحاكمة أو الفصائل الموجودة بداخلها، باعتبارهم الحكام الشرعيين على شعوبهم ومقاطعاتهم. وثانياً، ساعدت الحماية البريطانية والاعتراف بحكام الساحل المتصالح على تمكين معظمهم من الهيمنة على الحكام المستقلين وزعماء قبائل المناطق الداخلية الذين لم تعترف بهم بريطانيا. وكانت النتيجة تحويل المشيخات الداخلية والمناطق القبلية إلى توابع للمشيخات الساحلية. وثالثاً، كان ثمن نيل الحماية البريطانية ثمناً غالياً تمثل في الخضوع للمساءلة أمام المقيم السياسي في الخليج عن أي إجراء لم يوافق عليه. ورابعاً، لم يدعم المقيم السياسي في الخليج سوى الحكام الذين تعاونوا معه في الحفاظ على السلام البريطاني، كما أبقى على الذين لم يقوموا بذلك خارج مقاليد السلطة. وخامساً، إذا وجد الحكام أنفسهم على خلاف مع المصالح البريطانية ورفضوا الأخذ بالنصيحة البريطانية بشأن حماية تلك المصالح، فإنهم يعرضون أنفسهم لخطر التدخل البريطاني. وثمة معضلة أكثر خطورة وقعت عندما وجد الحكام أنفسهم محاصرين بين تنافس مصالح شعوبهم مع مصالح الحكومة البريطانية للهند، ومن بعدها الحكومة البريطانية في لندن. وكان الحكام يحتاجون بالفعل إلى دعم كلا المجموعتين، بيد أنهم إذا انحازوا إلى شعوبهم، تعرضوا لخطر التدخل البريطاني، وإذا أخذوا جانب بريطانيا، فإنهم يقوضون بذلك شرعيتهم في عيون شعوبهم.

جيمس أونلي (زميل أول بمركز الدراسات الدولية والإقليمية 2008 - 2009): المدير السابق لبرنامج دراسات الخليج ومحاضر أول في تاريخ منطقة الشرق الأوسط بمعهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر بإنجلترا. وهو متخصص في دراسة تاريخ دول الخليج العربي ومجتمعاتها وثقافتها، وحاصل على دكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد (2001)، حيث درس في كلية سانت أنتوني. كما أنه مؤلف كتاب الحدود العربية للهند البريطانية: التجار والحكام وبريطانيا في الخليج في القرن التاسع عشر (مطابع جامعة أكسفورد، 2007)، وله مقالات/أبواب في مجلة الدراسات العربية الجديدة (2004)، ودراسات مقارنة حول جنوب أسيا وإفريقيا والشرق الأوسط (2004)، والعلاقات عبر الوطنية والخليج العربي (2005)، وصحيفة الشؤون الاجتماعية (2005)، والمغرب والمشرق (2006)، والتاريخ وعلم الإنسان (2006)، وأسرة الخليج: الحداثة وسياسات القرابة (2007)، والشؤون الأسيوية (2009). وحصل أونلي على جوائز من جمعية دراسات الشرق الأوسط في أميركا الشمالية عام (2001) والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط عام (2002) وذلك لما قدمه من أطروحات. وقبل أن ينضم إلى العمل الأكاديمي، خدم أونلي في الجيش الكندي لمدة اثنا عشر عاماً وكان أحد أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في العراق في نهاية الحرب العراقية الإيرانية.

James Onley (CIRS Senior Fellow, 2008–09) is former Director of the Gulf Studies programme and Senior Lecturer in Middle Eastern History at the Institute of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, England. He specializes in the history, society, and culture of the Gulf Arab states. He holds a DPhil from the University of Oxford (2001), where he studied at St. Antony's College. He is the author of *The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth Century Gulf* (Oxford University Press, 2007) and has articles/chapters in *New Arabian Studies* (2004), *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East* (2004), *Transnational Connections and the Arab Gulf* (2005), *Journal of Social Affairs* (2005), *Maghreb–Machrek* (2006), *History and Anthropology* (2006), *The Gulf Family: Modernity and Kinship Policies* (2007), and *Asian Affairs* (2009). He is the recipient of dissertation awards from the Middle East Studies Association of North America (2001) and the British Society for Middle Eastern Studies (2002). Before joining academia, Onley served in the Canadian Army for twelve years and was a UN peacekeeper in Iraq at the end of the Iran-Iraq War.

3. السيادة والحدود في دول الخليج: تسوية الحدود
جي إي بيترسون

يعد مفهوم الحدود الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (المشار إليها أيضاً في هذه الدراسة باسم دول الخليج) ظاهرة جديدة نسبياً. فحتى وقت قريب، كانت الصعوبة الرئيسية في تصور الحدود الإقليمية، ناهيك عن تحديدها، تكمن في الطبيعة الغريبة للحدود نفسها وعدم وجود أي حاجة لها وغياب الدول المفترض وجودها في معظم أنحاء شبه الجزيرة. وكذلك لم تتضح طبيعة وشكل الدول السبع الموجودة اليوم حتى وقت قريب من القرن العشرين، وفي بعض الحالات في أواخر هذا القرن. وإلى حد كبير، تستمد القوى المحركة بين دول اليوم من التنافس الذي حدث مع شروع الدول في تمييز أنفسها عن الآخرين.

ينبغي عند بحث الحدود والنزاعات الحدودية أن يوضع أيضاً في الاعتبار ما يترتب على إنشاء تلك الحدود، وكذلك استمرار تلك الخلافات وأحياناً حلها، من تأثير واسع النطاق على العلاقات الأوسع فيما بين الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الحدود في شبه الجزيرة ليست حاسمة أو محكمة، إذ يعتقد العديد من المراقبين أنها لن تجتاز اختبار القانون الدولي. وفي معظم الحالات، تم تحقيق تسوية للاتفاقات الحدودية بين أي دولتين دون الإشارة إلى جيرانهما، وذلك حتى في المناطق التي تلامس حدودهما المشتركة حدود دولة ثالثة.

حتى وقت قريب من القرن العشرين، كان مفهوم الدولة القومية غريباً على دول الساحل العربي، فقد كانت الدول إما تخضع لحكم أسرة حاكمة، بحيث تتدهور الأوضاع بها وتتقدم تبعاً لقوة زعمائها، أو تخضع لنظام قبلي، والوضع في كلا الأمرين يتساوى في افتقاده للضوابط. ولقد تقلب المدى الإقليمي لتلك الدول وحدودها بصفة منتظمة، كما مثلت القوة النسبية للأطراف الفاعلة المتجاورة بدرجة تفوق بكثير أي صيغة قانونية متعارف عليها. ويرجع تحول زعماء ما قبل قيام الدول إلى حكام لها بدرجة كبيرة إلى الدور البريطاني في الخليج، وذلك على الرغم من أن هذا لا يشمل جميع الحكام. وقد أضاف نيل الاستقلال والعضوية في المجتمع الدولي زخماً في الآونة الأخيرة إلى ترسيخ مفهوم الدول القومية الإقليمية، وذلك من خلال تقديم مفهوم المواطنة ضمن مساع أخرى.

تعزى تسوية الحدود أو عدم تسويتها بدرجة كبيرة إلى دوام بقاء القوى المحركة فيما بين الدول على مدار القرون العديدة الماضية وكذلك في فترة ما بعد نيل الاستقلال، وهو ما يعني أن قضايا الحدود تجمع بين الطابع السياسي والإقليمي على حد سواء. وفي بعض الحالات أو كثير منها، تعين إرجاء تسوية نزاعات بعينها إلى أن يتم تطبيع للعلاقات الحدودية بين الأطراف المعنية.

هناك طرق مختلفة لتصنيف الحدود، وتقترح هذه الدراسة خمس مجموعات من شأنها أن تساعد في تفسير الطبيعة والأسباب المختلفة لتطور الحدود والنزاعات بشأنها: (1) الحدود باعتبارها أحد جوانب تكوين الدولة، و(2) الحدود باعتبارها تأكيد للحقوق التاريخية، و(3) الحدود باعتبارها من بقايا الامبريالية، و(4) الحدود باعتبارها تكفل المطالبة بالموارد الطبيعية، و(5) الحدود باعتبارها توسعة واضحة للدولة، لاسيما بالنسبة للمملكة السعودية. وتبحث الدراسة عدداً مختاراً من قضايا الحدود التمثيلية لتوضيح هذه النقاط.

جي إي بيترسون: مؤرخ ومحلل سياسي متخصص في شبه الجزيرة العربية والخليج. وقد قام بالتدريس في جامعات مختلفة في الولايات المتحدة، والتحق بعدد من معاهد الأبحاث الرائدة في الولايات المتحدة وخارجها. وحتى عام 1999، عمل في مكتب نائب رئيس الوزراء للأمن والدفاع في مسقط بسلطنة عُمان. كما قام بيترسون بتأليف أو تحرير عشرات من الكتب، آخرها الدفاع والأمن الإقليمي في شبه الجزيرة العربية والخليج، 1973 - 2004: قائمة مراجع مشروحة (مركز الخليج للأبحاث، 2006)، ومسقط التاريخية: معجم جغرافي ودليل مفسر (بريل، 2007)، وأعمال التمرد في عمان: نضال السلطنة من أجل السيادة (الساقي 2007). وقام كذلك بنشر نحو 40 مقالة علمية في المجلات والدوريات السنوية مثل: المجلة التاريخية الأمريكية، ومجلة الشؤون الأمريكية العربية، ومجلة الدراسات العربية، ومجلة الشؤون الآسيوية، والموسوعة البريطانية، وحولية مؤسسة هوفر عن الشؤون الشيوعية الدولية، ودورية الشرق الأوسط، ومجلة سياسة الشرق الأوسط، ومجلة أوربيس، وحولية الدفاع لروسي/ براسي، ومجلة سيرفايفال، ودورية واشنطن الفصلية، بالإضافة إلى ما يربو على 20 إسهام في أعمال محررة. ويعمل بيترسون حاليًا في كتاب عن التاريخ المعاصر لعُمان منذ عام 1970 والتاريخ الحديث للجزيرة العربية.

J.E. Peterson is a historian and political analyst specializing in the Arabian Peninsula and Gulf. He has taught at various universities in the United States and has been associated with a number of leading research institutes in the United States and abroad. Until 1999, he served in the Office of the Deputy Prime Minister for Security and Defence in Muscat, Sultanate of Oman. Peterson is the author or editor of a dozen books, the most recent of which are *Defense and Regional Security in the Arabian Peninsula and Gulf, 1973-2004: An Annotated Bibliography* (Gulf Research Center, 2006); *Historical Muscat: An Illustrated Guide and Gazetteer* (Brill, 2007); and *Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy* (Saqi, 2007). He has also published some 40 scholarly articles in such journals and annuals as: *American Historical Review*, *American-Arab Affairs*, *Arabian Studies*, *Asian Affairs*, *Encyclopædia Britannica*, *Hoover Institution Yearbook on International Communist Affairs*, *Middle East Journal*, *Middle East Policy*, *Orbis*, *RUSI/Brassey's Defence Yearbook*, *Survival*, and *Washington Quarterly*, as well as over 20 contributions to edited works. Peterson is presently working on a book on the recent history of Oman since 1970 and a modern history of Arabia.

4. معضلات الأمن في الخليج المعاصر
فريد لوسون

تعد معضلات الأمن أمراً محورياً في دراسة العلاقات الدولية. وما يدعو للأسف هو استخدام مصطلح «معضلات الأمن» في أغلب الأحيان بطريقة سطحية أو مبسطة. فبدلاً من التفصيل في استقصاء القوى المحركة التي تميز المعضلة أو المعضلات التي يستعصى حلها والتي تواجهها الدول في ساحة تعج بالفوضى، يميل دارسو السياسة الدولية إلى استخدام مصطلح «المعضلة الأمنية» كمرادف لمصطلح «المشكلة الأمنية» أو «التحدي الأمني». ونادراً ما يفسر المراقبون المعضلات الغريبة التي تشكل التفاعل بين الدول في أجزاء محددة من العالم.

تتشكل العلاقات الدولية في الخليج المعاصر بأربع معضلات جوهرية تتعلق بالأمن، أولها وقوع كل دولة في المنطقة تحت وطأة الاختيار بين أن تستثمر في البرامج التي تحقق الأمن وتتعرض لخطر ردود الأفعال استفزاز الخطرة من جانب الدول المحيطة بها، أو أن تستخدم مواردها في أغراض أخرى وتترك نفسها عرضة للتهديدات من جيرانها. وثانيها أن كل دولة في الخليج تواجه معضلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات التعامل مع حلفاء وخصوم في وقت واحد. وثالثها أن هذه الحكومات يجب أن تقرر ما إذا كانت ستقوم بتطوير قواتها المسلحة بنفسها أو ستتعاقد بدلاً من ذلك مع قوى خارجية لتدافع عنها. وآخرها، يجب على هذه الدول أن تختار بين الإبقاء على منطقة الخليج بمنأى قدر الإمكان عن المنافسات والنزاعات العالمية وبين إنشاء شراكات إستراتيجية مع أطراف خارجية لحمايتها. ولا يمكن حل أية معضلة من هذه المعضلات الأربعة بالمعنى المفهوم، إذ لا يمكن سوى إدارة كل واحدة منها لفترة زمنية محدودة.

على أرض الواقع، اختارت دول الخليج العربي والجمهورية الإسلامية الإيرانية تخصيص موارد كبيرة لشراء طائفة متنوعة من الأسلحة ونشرها، الأمر الذي يتسبب في فقدان الثقة المتبادلة ويزيد من إمكانية تصعيد الخلافات الصغيرة إلى اندلاع نزاع عسكري. وفي الوقت نفسه، اختارت دول الخليج في أغلب الأحيان التعاقد مع القوى العظمى لتوفر لها الدفاع الخارجي، حتى وإن كانت مثل تلك العلاقات ستقود في نهاية الأمر إلى تقويض شرعيتها الداخلية أو إلى إثارة ظهور حركات معارضة تعرض الاستقرار الداخلي للخطر. وعلاوة على ذلك، فتحت الأنظمة المحلية الباب أمام التدخل الأجنبي القوي في شؤون الخليج، مما يزيد من إمكانية أن ينعكس التنافس بين الأطراف الفاعلة الخارجية في الدبلوماسية الإقليمية.

تقلل هذه الاختيارات السياسية، عند أخذ جميعها في الاعتبار، بشدة من آفاق المحافظة على النظام وإحلال السلام في هذا الجزء من العالم في المستقبل المنظور، إلا أن انتهاج سياسات بديلة قد يؤدي إلى عواقب تنطوي على قدر متساوي من المشكلات. ويلقي إيضاح المعضلات التي ترتبط بديناميكيات الأمن في الخليج المعاصر الضوء على الصعوبات التي تصارعها الحكومات المحلية في استمرار علاقاتها مع بعضها البعض وكذلك مع الجهات الفاعلة الخارجية.

فريد إتش لوسون: أستاذ العلوم الحكومية في كلية ميلز من جامعة رايس، حيث يدرس العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في هذه الكلية منذ عام 1985. وقد قام بتأليف الأصول الاجتماعية للتوسع المصري إبان فترة حكم محمد علي (مطبعة جامعة كولومبيا، 1992)، ولماذا تخوض سوريا الحرب (مطبعة جامعة كورنيل 1996)، وإنشاء العلاقات الدولية في العالم العربي (مطبعة جامعة ستانفورد، 2006)، وذلك بالإضافة إلى دراسات أخرى في الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط. كما ألقى محاضرات ضمن برنامج فولبرايت في جامعة حلب (1992 - 1993) وجامعة عدن (2001).

Fred H. Lawson is Rice Professor of Government at Mills College, where he has been teaching international relations and Middle East politics since 1985. He is author of *Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad ʻAli Period* (Columbia University Press, 1992); *Why Syria Goes to War* (Cornell University Press, 1996); *Constructing International Relations in the Arab World* (Stanford University Press, 2006); and other studies of political economy and foreign policy in the Middle East. He has held Fulbright lecturerships at the University of Aleppo (1992-93) and Aden University (2001).

5. تصورات دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الجماعي في أوائل القرن الحادي والعشرين

جوزيف كوستينر

واجه مجلس التعاون الخليجي في القرن الواحد والعشرين مناخاً إقليمياً متغيراً طرح تحديات جديدة لأمن المجلس، من بينها الإرهاب الإسلامي الداخلي والنزاع الطائفي بين السنة والشيعة والتشكك في نوايا إيران التي نهضت في الآونة الأخيرة ولديها طموحات للهيمنة وامتلاك السلاح النووي. وفي ضوء هذه التهديدات، كان لزامًا على مجلس التعاون الخليجي تناول قضايا الأمن الجماعي والدفاع الإقليمي. ولم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بوضع إطار عمل ملموس للتعاون العسكري، ولكنها حاولت بدلاً من ذلك وضع ردود أفعال موحدة وتصورات للتهديدات المشتركة. وتركز هذه الدراسة بشكل أكبر على المظاهر غير الرسمية للأمن الجماعي في منطقة الخليج، لاسيما الآراء المشتركة مثل وجهات النظر الإستراتيجية المتشابهة الميول والنُهج السياسية المتماثلة بين زعماء مجلس التعاون الخليجي.

يمكن استعراض التصورات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي على ثلاثة مستويات، أولها اعتماد دول الخليج عسكرياً على الولايات المتحدة والقيود المتعلقة بذلك، حيث إن العلاقة الإستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة تعد ميزةً وعبئاً في نفس الوقت. وقد ظلت الولايات المتحدة المدافع الرئيسي عن دول مجلس التعاون الخليجي منذ الثمانينيات من القرن العشرين، كما ظلت كذلك المورد الرئيسي للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لدول الخليج. ويرجع السبب في تقييد نطاق هذه الإستراتيجية إلى المعارضة الإسلامية الداخلية والنقد اللاذع الموجه من الدول المحيطة مثل إيران وكذلك وجود المنشآت الأمريكية التي باتت أهدافاً للهجمات الإرهابية. ونتيجةً لذلك، نأت دول الخليج بنفسها عن أعمال الولايات المتحدة في العراق، بل وأقدمت على انتقاد الاحتلال الأمريكي، معتبرةً أن واشنطن هي السبب الأساسي وراء نشوب النزاع الطائفي في العراق ومتخوفةً من انتشاره في منطقة الخليج. وعلاوة على ذلك، ظلوا متشككين في نوايا الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة، كما امتعضوا من مساندة الولايات المتحدة القوية لتلك الحكومة. ولكن قلت حدة تهديد العنف الطائفي نوعاً ما بحلول نهاية عام 2006. وعلى الرغم من المخاوف المتفاوتة التي تساور دول مجلس التعاون الخليجي إزاء سعي إيران لتصبح قوة إقليمية ولتطوير برامجها النووية، فإنها تصدت لمبادرات أمريكية بالانضمام إلى تحالف مناهض لإيران لإدانتها علناً، وفضلوا التقارب بحذر من إيران عن طريق التصالح معها.

تمثل المستوى الثاني من أمن الخليج في الاعتماد على الدبلوماسية لمنع النزاعات ونزع فتيلها. وحاولت دول الخليج، كالمملكة العربية السعودية وقطر، التوسط في النزاعات الإقليمية التي تجري في العراق وفلسطين ولبنان، وذلك لمحاولة تحقيق إجماع عربي والحفاظ على التهدئة في المنطقة. وبهذه الطريقة، حاولوا الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. وكانت الدبلوماسية بمثابة وسيلة لتحسين العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى في المنطقة، لاسيما مصر وسوريا اللتين تلعبان دوراً مؤثراً في إضفاء الشرعية على الأوضاع في الخليج وفي دحض النقد الإعلامي الموجه لدول الخليج في المنطقة. كما أنهم استخدموا الدبلوماسية للتغلب على النزاعات والخلافات التي تطورت داخل مجلس التعاون الخليجي ذاته.

يركز المستوى الثالث على ممارسة بناء التحالف داخل مجلس التعاون الخليجي. فبرغم أن هناك حاجة واضحة لوضع ميثاق استراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي، أسفرت المشكلات الهيكلية والمخاوف من زيادة النفوذ السعودي بين الدول الأصغر داخل المجلس، في حالة وضع أي ميثاق من هذا القبيل، فضلاً عن انعدام ثقة دول مجلس التعاون الخليجي في القدرات العسكرية العربية في الدفاع عنهم، عن الامتناع عن الموافقة على وضع أي ميثاق عسكري إستراتيجي من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، تجنبوا الدخول في أي تحالف عسكري مع الدول العربية مثل مصر وسوريا. وكان الإجراء الناجح الوحيد في نطاق التعاون الأمني هو قوات درع الجزيرة، وهي قوة دفاعية متعددة الجنسيات تابعة لمجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك وفي أعقاب سقوط نظام صدام حسين وفي ظل وجود موقف إستراتيجي غير واضح، اختلف زعماء الخليج حول رؤية مستقبل قوة درع الجزيرة وركزوا بدلاً من ذلك على شراء مزيد من الأسلحة من الولايات المتحدة. كما ظلت دول المجلس تعتمد على الولايات المتحدة على أساس ثنائي، وذلك بدلاً من إنشاء منظمة دفاعية إقليمية ترتبط بالولايات المتحدة.

لم تضع دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن سياسة موحدة أو إطار عمل مشترك للتصدي للتهديدات الناشئة، مما يعكس الاختلافات في المصالح الفردية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، أظهرت دول الخليج مستوىً عالياً من الإجماع فيما يخص الأمن الإقليمي، كما فضلت جميعها العمل الدبلوماسي للحفاظ على علاقات ودية مع مختلف الفصائل التي قد تكون متنازعة في بعض الأحيان. وتمشياً مع موقفهم غير العدواني، تصرفت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متوازن وثابت بهدف مجابهة الضغوط المضادة الصادرة من الولايات المتحدة وإيران، بينما سعت في الوقت نفسه إلى تحقيق إجماع عربي. وتهدف سياسة مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المتشابهة والفردية للدول، وهو ما يعكس صعوبات وضع سياسة واضحة ومتسقة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

جوزيف كوستينر: زميل أبحاث أول في مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، وأستاذ مساعد في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب. وشغل في السابق منصب رئيس كلية التاريخ في الفترة ما بين 2000-2004. وقام بتأليف كتاب النضال من أجل جنوب اليمن (1984)، وكتاب الإستراتيجية الثورية لجنوب اليمن (1990)، وكتاب العربية السعودية: 1916-1936 من القبلية إلي الملكية (1993)، وكتاب اليمن: طريق الوحدة الشاق، 1990-1994 (1996). واشترك (مع بي إس خوري) في تحرير كتاب القبائل وتكوين الدولة في الشرق الأوسط (1991)، كما قام بتحرير كتاب الدول الملكية في الشرق الأوسط (2000).

Joseph Kostiner, is a Senior Research Fellow at the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies and is also an Associate Professor in the Department of Middle Eastern and African History at Tel Aviv University. He previously served as the Chair of the School of History from 200-2004. He is author of *The Struggle for South Yemen* (1984); *South Yemen's Revolutionary Strategy* (1990); From *Chieftaincy to Monarchical State: The Making of Saudi Arabia 1916-1936* (1993); *Yemen: The Tortuous Quest for Unity, 1990-1994* (1996). Co-editor (with P.S. Khoury) of *Tribes and State Formation in the Middle East* (1991). Editor of *Middle East Monarchies* (2000).

6. السياسة الأمريكية تجاه الخليج: الاستراتيجيات والفاعلية والعواقب

محمد أيوب

تقول هذه الدراسة إن السياسة الدولية للخليج، لاسيما السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، لا يمكن فهمها بمعزل عن المنطقتين الفرعيتين المتجاورتين — قلب منطقة الشرق الأوسط العربي وباكستان وأفغانستان — إلى غرب وشرق الخليج. ولا ترتبط المناطق الفرعية الثلاث، والتي تشكل معاً غرب آسيا، بمجرد عوامل ثقافية ودينية مشتركة مثل العروبة والإسلام، ولكن ينظر إليها أيضاً من قبل الولايات المتحدة على أنها مسرح استراتيجي موحد، وذلك كما يشير بوضوح دستور القيادة المركزية. وحتى العامل الفريد من نوعه لمنطقة الخليج، وهو مواردها الهائلة من الطاقة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة المناطق المتجاورة، وذلك كما أثبت حظر النفط العربي عام 1973 والرد الأمريكي على الغزو السوفيتي لأفغانستان.

ينظر هذا البحث أيضاً في تطور السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج دون الإقليمية من نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما ارتدت الولايات المتحدة العباءة البريطانية باعتبارها القوة التي تدير منطقة غرب آسيا. ويحلل هذا البحث السياسة الأمريكية باستخدام بدائل، مثل إيران والمملكة العربية السعودية والعراق، لحماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. وقد أدى فشل هذه السياسة إلى تدخل عسكري شامل ومباشر من قبل واشنطن في الخليج بدايةً من حرب الخليج الأولى عام 1991، وبلغ هذا التدخل ذروته في غزو العراق عام 2003. وقد حولت هذه الإستراتيجية الولايات المتحدة من كونها جهة خارجية لإرساء التوازن إلى قوة عسكرية مهيمنة على المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، لم يتمخض عن هذه الهيمنة العسكرية فوائد سياسية تتناسب معها، حيث علقت الولايات المتحدة في مستنقع العراق وأفغانستان وانخفضت أسهمها بشكل كبير في المنطقة بأسرها، بما في ذلك الخليج، خلال العقد الماضي.

يتمثل السببان الرئيسيان وراء الفشل السياسي لأمريكا في منطقة الخليج، رغم القوة العسكرية الهائلة التي تمكنت من نشرها، فيما يلي: (أ) عدم قدرتها أو رغبتها في تحويل القوة الرئيسية الأصلية، وهي إيران، إلى هيكل أمني مستقر، و(ب) مصادقتها على الأفعال الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، بما في ذلك الهجمات الأخيرة غير المتكافئة على قطاع غزة والتي تسببت في استنفار الرأي العام الإسلامي والعربي في منطقة غرب آسيا بأسرها، حيث بات ينظر الآن إلى الولايات المتحدة باعتبارها وجه آخر لإسرائيل. وعلى الرغم من أن هذا لم يكن له تأثير مباشر على قضية الطاقة حتى الآن، فإن إرساء مزيد من الديمقراطية في دول الخليج الغنية بالطاقة قد يمتد أثره ليظهر في إمدادات الطاقة وتحديد سعرها كذلك.

لا يشير الخطاب الأولي لإدارة أوباما واختيارها للأفراد الذين يتعاملون مع منطقة غرب آسيا إلى أي تغيير جوهري في السياسة الأميركية تجاه المنطقة، وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة سوف تعلق في نفس المستنقع الذي انزلقت فيه خلال العقد الماضي. وستظل منطقة غرب آسيا، بما فيها منطقة الخليج، تعاني من حالة عدم الاستقرار، وسوف تستمر المشاكل القائمة في التفاقم، ومن المرجح أن تظهر مشاكل جديدة تتضمن مزيدًا من الأنشطة الإرهابية، كما ستظل أمريكا تحظى بشعبية متضائلة في المنطقة. وسيصب هذا الموقف في صالح المتطرفين الإسلاميين وغير الإسلاميين على حد سواء.

محمد أيوب: أستاذ جامعي متميز للعلاقات الدولية بجامعة ولاية ميشيغان، وأحد المتخصصين في الصراع والأمن في العالم الثالث. وتضمنت أعماله التي تم نشرها في هذا الموضوع كتابة مقالات مفاهيمية، بالإضافة إلى دراسات حالة تتناول جنوب آسيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي وجنوب شرق آسيا. وقد عمل كاستشاري لكل من اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيرات والمعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك مؤسسة فورد. كما شارك أيوب في تأليف أو تحرير ثلاثة عشر كتاباً ونشر حوالي تسعين بحثاً ومقالاً علمياً في المجلات الرائدة مثل مجلة السياسة الدولية، ومجلة الدراسات الدولية الفصلية، ومجلة الدراسات الدولية، ومجلة السياسة الخارجية، ومجلة الشئون الدولية، والمجلة الدولية، ومجلة سيرفايفال، ومجلة أوربيس، ومجلة الدراسات الأسيوية، ومجلة السياسة الدولية، والحوكمة العالمية، والبدائل، العالم الثالث الفصلية، وواشنطن الفصلية، وسياسة الشرق الأوسط، والمجلة الدولية لحقوق الإنسان، والمجلة الدولية للشئون الدولية، بالإضافة إلى أبواب في مجلدات محررة. وتتضمن كتبه سياسة التوكيد الإسلامية (مطابع سانت مارتن، 1981)، ومأزق الأمن في العالم الثالث: صناعة الدول والصراع الإقليمي والنظام الدولي (دار لين راينر للنشر، 1995)، والأوجه العديدة للإسلام السياسي (مطابع جامعة ميشيغان، 2008)، والدين والسياسة في المملكة العربية السعودية: الوهابية والدولة (دار لين راينر للنشر، 2009).

Mohammed Ayoob is University Distinguished Professor of International Relations, Michigan State University. A specialist on conflict and security in the Third World, his publications on the subject have included conceptual essays as well as case studies dealing with South Asia, the Middle East, the Persian Gulf, and Southeast Asia. He has acted as a consultant to the International Commission on Intervention and State Sovereignty; the High Level Panel on Threats, Challenges and Change appointed by the UN Secretary General; and the Ford Foundation. Ayoob has authored, co-authored, or edited thirteen books and published about ninety research papers and scholarly articles in leading journals such as *World Politics*, *International Studies Quarterly*, *International Studies Review*, *Foreign Policy*, *International Affairs*, *International Journal*, *Survival*, *Orbis*, *Asian Survey*, *World Policy Journal*, *Global Governance*, *Alternatives*, *Third World Quarterly*, *Washington Quarterly*, *Middle East Policy*, *International Journal of Human Rights*, *Australian Journal of International Affairs*, and as chapters in edited volumes. His books include *The Politics of Islamic Reassertion* (St. Martin's Press, 1981), *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Lynne Rienner Publishers, 1995), *The Many Faces of Political Islam* (University of Michigan Press, 2008), and *Religion and Politics in Saudi Arabia: Wahhabism and the State* (Lynne Rienner Publishers, 2009).

7. العامل العراقي: العواقب الإقليمية للاضطرابات الداخلية
دانيال بايمان

تبتعد العراق عن السقوط في هاوية نشوب حرب أهلية شاملة والتي كانت على وشك الترنح على أعتابها في عام ٢٠٠٦، إلا أن إحلال الاستقرار بها لا يزال أمراً بعيداً. ولا يزال الإرهاب في العراق يعد مشكلة مروعة، وذلك في ظل التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات التي تحدث بصفة منتظمة. كما نزل البلاء بالكثير من أنحاء البلاد بفعل أمراء الحرب وانعدام سيادة القانون، حيث تتسم الأوامر التي تصدرها الحكومة المركزية بالضعف، كما أنها تكون تابعة لاوامر شخصيات محلية بشكل واضح في أنحاء كثيرة من البلاد. وفي واقع الأمر، أدت الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للعمل مع الزعماء المحليين لهزيمة القاعدة في العراق إلى تفاقم هذه المشكلة. وتعد الانقسامات الداخلية، التي دائماً ما تكون كبيرة، قويةً حيث يصاحبها توتر بين الجماعات الطائفية، كما تكون بنفس القدر من الأهمية داخل هذه الجماعات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تحولها إلى أعمال عنف، وذلك إضافة إلى تعثر الاقتصاد العراقي وانهيار الطبقة الوسطى من جراء الحرب والهجرة.

على أقل تقدير، ستظل العراق مصدراً محدوداً لعدم الاستقرار بالنسبة لجيرانها وغيرها من دول المنطقة. وإذا ما عادت العراق إلى الأيام الحالكة في عام 2006، فإن خطر عدم الاستقرار الذي ينتشر من العراق إلى الدول المجاورة له يعد أكبر من ذلك بكثير. ونظراً لأن الاستقرار في العراق هو أمر مؤقت، كما أنه يتوقف على الكثير من العوامل التي يصعب التنبؤ بها بل ويصعب السيطرة عليها، فينبغي أن تنصب الأولوية لدى دول المنطقة والولايات المتحدة على الحيلولة دون انتشار الصراع العراقي وزعزعته لاستقرار الدول المجاورة له، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات من بينها إتباع نهج يقتضي منع دول الجوار من التدخل، والمساعدة في تخفيف حدة المخاطر المتعلقة باللاجئين، وكذلك ضرب معاقل الإرهابيين.

دانيال بايمان: مدير برنامج الدراسات الأمنية بجامعة جورجتاون ومركز دراسات السلم والأمن، وأستاذ مساعد بكلية الشؤون الدولية. وهو أيضاً زميل أول في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط بمؤسسة بروكينغز. وقد عمل كعضو في الفريق المهني مع لجنة الحادي عشر من سبتمبر وكذلك مع هيئة التحقيق المشتركة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر التابعة للجان الاستخبارات بمجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين. وقبل انضمامه لهيئة التحقيق، عمل مدير أبحاث بمركز السياسة العامة للشرق الأوسط بمؤسسة راند. وعمل بايمان كذلك محللاً حكومياً لشؤون الشرق الأوسط، وهو مؤلف كتاب حرب الجبهات الخمس: أفضل طريقة لمكافحة الجهاد العالمي (ويلي، 2007)، وكتاب العلاقات المميتة: الدول الراعية للإرهاب (كامبريدج، 2005)، وكتاب حفظ السلام: حلول دائمة للنزاع العرقي (جونز هوبكينز، 2002). كما شارك في تأليف كتاب أشياء تتداعي: احتواء انتشار الحرب الأهلية العراقية (بروكينجز، 2007) وكتاب ديناميكيات الإكراه: السياسة الخارجية الأمريكية وحدود القوة العسكرية (كامبريدج، 2002). كما كتب بايمان أيضًا حول طائفة من الموضوعات المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي والشرق الأوسط.

Daniel Byman is the Director of Georgetown's Security Studies Program and the Center for Peace and Security Studies as well as an Associate Professor in the School of Foreign Service. He is also a Senior Fellow with the Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution. He has served as a Professional Staff Member with the 9/11 Commission and with the Joint 9/11 Inquiry Staff of the House and Senate Intelligence Committees. Before joining the Inquiry Staff he was the Research Director of the Center for Middle East Public Policy at the RAND Corporation. Byman has also served as an analyst on the Middle East for the government. He is the author of *The Five Front War: The Better Way to Fight Global Jihad* (Wiley, 2007); *Deadly Connections: States that Sponsor Terrorism* (Cambridge, 2005); *Keeping the Peace: Lasting Solutions to Ethnic Conflict* (Johns Hopkins, 2002); and co-author of *Things Fall Apart: Containing the Spillover from the Iraqi Civil War* (Brookings, 2007) and *The Dynamics of Coercion: American Foreign Policy and the Limits of Military Might* (Cambridge, 2002). He has also written widely on a range of topics related to terrorism, international security, and the Middle East.

8. الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة العربية السعودية
غريغوري غوز

قد ظلت الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة السعودية ثابتة بشكل ملحوظ طوال العقود المنقضية منذ أن تخلصت منطقة الشرق الأوسط من سيطرة الاستعمار وبزغت كنظام إقليمي مستقل. وظل الهدف الرئيسي للسياسة الإقليمية السعودية هو الحفاظ على أمن النظام في مواجهة كل من التهديدات العسكرية الإقليمية التقليدية وكذلك التحديات الأيديولوجية التي تأتي عبر الحدود الوطنية وتواجه استقرار النظام وشرعيته على الصعيد السياسي الداخلي. وقد نشأ عن السعي وراء بلوغ هذا الهدف، الذي أحياناً ما يتم على المستوى الإقليمي، توتر للقيادة السعودية في علاقتها الأمنية الدولية الأكثر أهمية، ألا وهي علاقتها مع الولايات المتحدة، ولكن تمكنت الرياض إلى حد ما من معالجة تلك التوترات بنجاح. وتقيم هذه الدراسة الإستراتيجية الأمنية الإقليمية للمملكة السعودية على مستويين جغرافيين: الجوار القريب للمملكة السعودية، وهو شبه الجزيرة العربية التي تفرض عليها السعودية هيمنتها، ومنطقة الشرق الأوسط الكبير التي يلزم على السعودية التعامل مع العديد من دولها ذات النفوذ الإقليمي. وتناقش الدراسة السبل التي استخدمتها الرياض لتأمين المصالح السعودية في المنطقة، والتي من بينها النفوذ المالي والتوازن الدبلوماسي وشبكاتها الأيديولوجية عبر الوطنية الخاصة بها. وتنتهي الدراسة بتحليل للسياسة الإقليمية السعودية منذ الحرب على العراق في عام 2003.

لا يمكن فهم السياسة الأمنية الإقليمية للسعودية فقط من ناحية إطار الأمن القومي، حيث تستخدم النخبة الحاكمة في المملكة السعودية سياستها الإقليمية لتأمين الاستقرار السياسي للنظام ضد التحديات الخارجية والداخلية على حد سواء. ويمكن تهديد أمن النظام بشن هجوم أو غزو عسكري، إلا أنه قد يواجه أيضًا تحديات من أيديولوجيات وحركات تأتي عبر الحدود الوطنية يمكنها حشد المعارضة الداخلية ضد النخبة الحاكمة. وفي منطقة الشرق الأوسط، توجد هويات ذات نفوذ يمتد عبر الحدود وتقوم على مفهوم الإسلام والقومية العربية استطاعت جذب ولاء العامة سياسياً عبر حدود الدولة. وكان النظام السعودي في الماضي عرضة بشكل خاص لمثل تلك الإغراءات الأيديولوجية عبر الوطنية، إلا أنه قام بوضع إستراتيجية إقليمية تهدف إلى تحقيق التوازن الذي لا يقتصر على مجابهة القوى العسكرية الإقليمية الأكثر قوة، بل يمتد ليشمل التصدي لأي جهات إقليمية فاعلة تحاول توظيف الأيديولوجيات الآتية عبر الحدود الوطنية لاختراق المجتمع السعودي وحشد المواطنين السعوديين ضد حكومتهم. ونظراً لضعف قوتها العسكرية، قامت السعودية بتوظيف نفوذها المالي وأيديولوجيتها عبر الوطنية المتمثلة في الإسلام السلفي لتعزيز مصالحها والتصدي لنفوذ الدول الأخرى بالمنطقة.

منذ سقوط نظام البعث العراقي في عام 2003، وجدت السعودية نفسها تدفع على غير رغبة منها للعب دور قيادي إقليمي. كما أن صعود القوة الإيرانية وما ترتب عليه من تزايد نفوذها في العراق، والنجاحات التي حققها حزب الله في لبنان، ومناصرة إيران لحركة حماس في فلسطين، وتطور البرنامج النووي الإيراني، كلها أمور دفعت السعودية إلى مجابهة متحد إقليمي آخذ في الصعود. فحتى عام 2008، كان النهج الذي تتبعه السعودية إزاء صعود القوة الإيرانية يتمثل في محاولات ذكية لمشاركة إيران واحتوائها، إلا أن مشكلة الرياض تكمن في أن هذه السياسية لم تكن ناجحة إلى حد كبير. وبالتالي، فمن الممكن أن تقدم السعودية على اتخاذ موقف أكثر تصادمية إزاء إيران في المستقبل.

إف غريغوري غوز الثالث: أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيرمونت. وفي الفترة ما بين عامي 1997 و2008، كان مديراً لبرنامج دراسات الشرق الأوسط بالجامعة، كما كان عضواً سابقاً في هيئة التدريس بجامعة كولومبيا (1987-1995) وزميلاً للدراسات العربية والإسلامية في مجلس العلاقات الخارجية (1993-1994). وقد قام بنشر كتابين وعدة مقالات حول شبه الجزيرة العربية. ومن المقرر أن تقوم مطبعة جامعة كامبريدج في عام 2009 بنشر كتابه القادم تحت عنوان العلاقات الدولية للخليج الفارسي.

F. Gregory Gause, III is professor of political science at the University of Vermont. From 1997 to 2008 he was also director of the University's Middle East studies program. He was previously on the faculty of Columbia University (1987-1995) and was Fellow for Arab and Islamic Studies at the Council on Foreign Relations (1993-94). He has published two books and numerous articles on the Arabian Peninsula. His forthcoming book, *The International Relations of the Persian Gulf*, will be published by Cambridge University Press in 2009.

9. سياسات إيران الأمنية الإقليمية والخارجية في الخليج

مهران كامروا

لقد نتج عن التاريخ الطويل من النزاعات الإقليمية وغيرها من النزاعات، التي غالبًا ما تزداد حدتها بسبب ظهور الدولة الحديثة والاختلافات الثقافية واللغوية القديمة قدم الزمان، وجود شعور راسخ بعدم الثقة والارتياب والعداء بين إيران من جانب وجيرانها العرب من جانب آخر. وفي الوقت ذاته، يوجد لدى الجانبين نقاط متعددة لالتقاء المصالح التي تأتي في مقدمتها المصالح الإستراتيجية والتجارية. ولكن في نهاية الأمر، قامت المخاوف والمساعي الموضوعية المستندة إلى التقييمات المستمرة لقدرات إيران واحتياجاتها بتوجيه السياسات الأمنية للبلاد خارجياً وداخلياً فيما يتعلق بالعالم ككل ومنطقة الخليج على وجه الخصوص.

مع كون البراجماتية هي القوة الأساسية الموجِهة لإيران، ظل المنطق الجوهري والأساسي للعلاقات الإيرانية مع جيرانها في منطقة الخليج ومع العالم الخارجي بوجه عام ثابتاً بشكل كبير منذ منتصف وحتى أواخر التسعينيات. وذلك على الرغم من تولي رئيسين مختلفين لمقاليد السلطة في طهران، أحدهما مؤيد لقضية «حوار الحضارات» والآخر راديكالي يعتمد على الخطب الرنانة التي تعيد إلى الأذهان الأيام الأولى للثورة. وهذا يثير السؤال التالي: لماذا إذًا تدهورت العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بهذا الشكل الحاد أثناء فترة رئاسة أحمدي نجاد بالرغم من أن سياساته هي امتداد لسياسات خاتمي؟ وتتعلق الإجابة بالسياسة الخارجية الإيرانية بدرجة أقل من تعلقها بالتطورات الدولية الأوسع نطاقاً التي تحدث بالتزامن مع تغيير الإدارة في إيران، لاسيما التحسن الملحوظ في العلاقات الأمريكية مع عدد من القوى الأوروبية التي شهدت توتراً في فترة ما قبل الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق. فحيث كل من فرنسا وألمانيا، وحتى روسيا والصين، إلى جانب دول أخرى كثيرة اصرت على معارضة توجه أمريكا أحادي الجانب نحو الحرب على العراق في أواخر عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣، مانعت تلك الدول الدخول في خلاف آخر مع حليفتها التقليدية حول البرنامج النووي لإيران. وفي غضون ذلك، ساهمت خطابات أحمدي نجاد التي تنقصها اللباقة وشخصيته التي تنزع إلى المواجهة في تسهيل عملية تشويه صورة إيران بشكل كبير وتصويرها على أنها «تهديد خطير» على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي واقع الأمر، بدا المسئولون داخل إدارة بوش في بعض الأوقات يساورهم قلق حيال التهديد الإيراني على الدول المجاورة لها أكبر من القلق الذي يساور تلك الدول نفسها. وخلاصة القول، لم يتعلق الأمر بجوهر السياسة الإيرانية الخارجية وطبيعتها أو الموقف الأمني تجاه الشعب الإيراني الذي اختلف من خاتمي إلى أحمدي نجاد، بل تعلق بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك إلى جانب الطبيعة المتطورة للعلاقات الأمريكية مع حلفائها في أوروبا وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي شهدت تغييرات جذرية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو الولايات المتحدة للعراق وبعدهما.

تميزت السياسات الأمنية والخارجية لإيران فيما يتعلق بمنطقة الخليج بثوابت معينة، أو بالأحرى مناطق ذات اهتمام وتوتر مستمرين. وتتمحور أولى تلك السمات حول المكانة العسكرية والدبلوماسية الكبيرة التي تحتلها إيران في منطقة الخليج ذاته. وهناك «العامل السعودي»، أي وضع المملكة السعودية ومساعيها في المنطقة، الذي ترى طهران أن له نفس القدر من التأثير على دبلوماسيتها الإقليمية. وفي الوقت ذاته، تتحدد السياسة الأمنية الإقليمية لإيران بشكل كبير وفقًا للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة وموقفها في ما تعتبره إيران أنه منطقة نفوذها الشرعية. وامتدادًا لذلك، ترى طهران أن المسائل المتعلقة بالمواقف والنوايا السعودية على المستوى الدبلوماسي وتلك الأمريكية على المستوى العسكري تؤثر بشكل مباشر على طبيعة واتجاه العلاقات الإيرانية مع العراق وأفغانستان.

لا يمكن بالتالي بحث مستقبل العلاقات الإيرانية مع جيرانها في منطقة الخليج دون أخذ علاقتها مع الولايات المتحدة كذلك في الاعتبار. ومن الصعب تخيل أن تزداد العلاقات الأمريكية الإيرانية سوءاً عما شهدته خلال فترة إدارة جورج بوش الابن، كما يحتمل أن ترحب دول المنطقة بأية تهدئة للتوترات القائمة بين إيران والولايات المتحدة، حيث إن الكثير من تلك الدول تخشى، ولها أسبابها الوجيهة في ذلك، مما قد ينجم عن أي نزاع مفتوح بين طهران وواشنطن. وعلى الجانب الآخر، يساور العديد من الأطراف الفاعلة في المنطقة القلق حيال إمكانية أن يؤدي أي دفء في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى أن تقل مكانتهم لدى واشنطن. وقد تكون إيران الضعيفة من الداخل والموجه إليها انتقادات دولية هي الخيار المفضل لجيرانها، إلا أن وجود مثل هذا السيناريو الذي يعد أكثر ترجيحاً أو ظهور إيران كدولة أكثر اندماجاً في المجتمع الدولي، ربما تحت قيادة رئيس مختلف، يتوقف على التطورات الدولية الأوسع نطاقاً بقدر توقفه على سياسات إيران الداخلية وأولويات سياستها. ومن المؤكد أن التغييرات باتت وشيكة الحدوث، ولم يبق سوى رؤية درجتها وحدتها واتجاهها.

10. سياسة قطر الخارجية: الاستقلالية والأمن

ستيفن رايت

تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء القوى المحركة والطابع الفريد للأهمية التي تبديها سياسات قطر الخارجية داخل منطقة الخليج والمجتمع الدولي. ومع امتلاك قطر لثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي وبروزها كرائدة عالمية في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى وقود سائل، يكتسب كل من ثقلها في مصفوفة إمدادات الطاقة العالمية وسياساتها الخارجية المتعلقة بذلك اهتماماً خاصاً في العلاقات الدولية داخل مجلس التعاون الخليجي وعلى المستويات العالمية على حد سواء. ومع ذلك، ظهرت سياسة قطر الخارجية منذ أوائل التسعينيات كشيء به تناقض في ظاهره. وقد لعبت قطر دوراً فريداً وحيوياً داخل المنطقة، وذلك نظراً لتبنيها سياسات يمكن فهمها كسياسات مختلفة عن السياسات الخارجية للدول الأخرى بمجلس التعاون الخليجي، كما أنها خرجت عن المواقف المشتركة والهامة التي تبنتها تلك الدول. وتعتبر دبلوماسيتها تجاه إيران وإسرائيل مثالاً واضحاً على ذلك، كما هو الحال بالنسبة لموافقتها على إتاحة الإعلام الفضائي غير المقيد من خلال شبكة الجزيرة. كما أن مشاركة قطر في دبلوماسية تسوية النزاعات الحساسة تزيد من صعوبة فهمنا للقوى المحركة لسياسة قطر الخارجية وتأثيراتها وأهدافها. وبناءً على ذلك، تعد قطر دراسة حالة ذات أهمية حول مدى تغيُّر السياسة الخارجية داخل مجلس التعاون الخليجي وأسباب هذا التغيير، وبهذا فهي تقدم دروسًا حول كيفية انتقالها من الماضي كمنطقة تدور في فلك العولمة بشكل متزايد. وفيما يلي هيكل هذه الدراسة:

السياق الإقليمي من الناحية الجغرافية السياسة والتاريخية: سوف يتم في الجزء التمهيدي تناول العوامل الجغرافية السياسية المؤثرة في صوغ سياسة قطر الخارجية، وهو ما سيتعلق بشكل خاص بمسألة الأمن واستقلالية التصرف. وتحتل علاقات قطر مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران والبحرين جزءً كبيرًا من هذا القسم. ومع ذلك، يهدف هذا القسم كذلك إلى توضيح مدى تأثير التغييرات التي تتم على المستوى الداخلي لصنع القرار، إلى جانب الخصوصيات التي تتمتع بها نخبة صنع القرار، على السياسات التي تم تبنيها. وفي واقع الأمر، كانت عملية صنع القرار وصوغ السياسات خلال السنوات الأولى من فترة حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ذات طابع مركزي ومتوارث إلى حد كبير. إلا أن التغييرات التي أدخلت على هياكل صنع القرار هي التي أدت إلى وجود نظام اقل مركزية يتسم بقدر أكبر من الاستقلالية، وهو ما أرسى بذور التعددية الهيكلية في السنوات اللاحقة. وسوف يؤثر هذا بدوره على طبيعة سياسة قطر الخارجية ومجمل إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الخاصة بها في المستقبل.

تنويع مصادر الأمن: لقد أصبحت قطر، بفضل احتياطيات الطاقة التي تملكها، لاعباً رئيسياً ضمن مصفوفة إمدادات الطاقة العالمية. وتقوم سياستها الخاصة بالطاقة من الناحية الاقتصادية على ما تمليه أسس العرض والطلب، حيث لا تتم التعاقدات الخاصة بالطاقة إلا في سوق يمكنه أن يحقق أعلى سعر أو أكبر الأحجام. وبقيام قطر بتوفير جزء كبير من احتياجات الدول الأجنبية من الطاقة، فهي بذلك تخلق أطرافاً يكون لها مصلحة في حماية استقرارها وأمنها. ومع أن هذا لا يترجم بالضرورة إلى ما تتمتع به قطر من ضمان الولايات المتحدة لأمنها الصلب، فإنه يدعم بناء مكانة ونفوذ وعلاقات دبلوماسية أقوى مع البلدان الرئيسية، وهي أمور تعزز في مجملها الأمن الناعم لقطر. وبعبارة أخرى، فبرغم أنه قد لا يكون من الضروري دمج السياسة التي تتبناها قطر في مجال الطاقة مع سياستها الخارجية بشكل كامل، إلا أن سياسة الطاقة تقدم لقطر ما يمكن اعتباره تنويع مكمل لمصادر الأمن. وتقدم هذه الدراسة بالتالي نظرة عامة على كيفية مساهمة قطاع الطاقة القطري بطريقة غير مباشرة في تعزيز سياستها الخارجية الرئيسية، بالإضافة إلى موضوع آخر ذي صلة سيهدف إلى عرض الكيفية التي تلعب بها قطر دوراً رئيسياً في تلبية الطلب الإقليمي على الطاقة. ومن خلال مشروع دولفين للغاز، تقوم دولتا الجوار، الإمارات العربية المتحدة وعمان، باستيراد الغاز القطري لسد حاجاتهما المحلية من الطاقة. وهنا يُطرح تساؤل واضح: ما التأثير الذي قد يحدثه هذا الأمر على علاقات قطر الخارجية في المستقبل، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن التكاليف البديلة لإمدادات الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية تفوق بكثير مثيلاتها في الأسواق الإقليمية.

إضافة إلى النفوذ الذي تتمتع به قطر بسبب إمدادات الطاقة التي لديها، تؤثر شبكة الجزيرة الإعلامية الخاصة بها على المنطقة تأثيراً واسع النطاق. فهي تعد بالنسبة لقطر إحدى نقاط قوتها الناعمة، إذ إنه من المفهوم أن لها استقلاليتها في تحرير مادتها الإعلامية. ومن المهم الاعتراف بأن الاستقلالية في تطبيق حرية التعبير وتحرير المادة الإعلامية على هذه الوكالة يعد أمراً بالغ الأهمية، إذ أنها تعطي للصحفيين حرية مطلقة للتركيز على أهم القضايا الإخبارية التي تهم الجمهور بالمنطقة. ومن جوانب عدة، يعد من المنطقي استنتاج أن هذا الأمر من شأنه أن يزيد من نوعية الصحافة التي ثبت في كثير من الأحيان أنها لا تلقى استحساناً لدى العديد من الحكومات. وسوف تهدف هذه الدراسة بالتالي إلى بيان أنه على الرغم من أن إتاحة حرية التعبير تعد بشكل واضح أحد أنماط التحرر التقدمي، فإنها تعد كذلك سلاحاً ذا حدين: فهي من جانب تسببت في توجيه اتهامات مضادة للدوحة من قبل دول الجوار، بينما كانت من جانب آخر طريقة مبتكرة لتسليط الضوء على القوى والنفوذ السياسي، الأمر الذي يمكن القول بأنه يدعم الأمن القومي لقطر.

حل النزاعات وتنويع مصادر الأمن: تستقصي الدراسة كذلك الأسباب وراء تطور سياسة قطر الخارجية لتصبح ذات انتشار إقليمي وعالمي فيما يتعلق بتسوية النزاعات، فما السبب في ذلك وما الذي يبديه لنا على المستوى الدبلوماسي؟ وقد سمحت الطريقة التي سعت قطر من خلالها إلى تعزيز أمنها القومي بقدر كبير من الاستقلالية في سياستها الخارجية، لاسيما بعد ما أخذت علاقة الأمن الصلب مع الولايات المتحدة طابعاً رسمياً. كما أصبحت قطر طرفاً في دبلوماسية القنوات الخلفية وعمليات تسوية النزاعات الحساسة في لبنان، واليمن، والسودان، وليبيا، والعراق، وغيرهم من الدول. وتجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين عام 2008 والذي لعبت فيه قطر دور الوسيط، كما أن توجه الأطراف إلى الدوحة يعكس رغبة قطر في المشاركة في الدبلوماسية رفيعة المستوى التي تأخذ طابع مؤتمرات القمة. وبالفعل، تأكدت رغبة قطر في لعب دور قيادي في مثل هذه الدبلوماسية من خلال الموقف الذي اتخذته عند اندلاع النزاع بين قطاع غزة وإسرائيل في يناير 2009. وبرغم أن تحقيق الأمن يتيح الاستقلالية في التصرف، إلا أن الدور الحيوي الذي تلعبه قطر في تسوية النزاعات الإقليمية والتوسط فيها يدفع الباحث للتساؤل حول دوافعها الخفية، وذلك بالنظر إلى أنها من الواضح لا تتعلق بتحقيق الاستقلالية والأمن.

ستيفن رايت: أستاذ مساعد الشئون الدولية بجامعة قطر، وعمل في السابق في معهد دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية التابع لجامعة ديرهام كزميل أبحاث سير ويليام لوس. وتخصص رايت في دول الخليج ويُعنَى بشكل خاص بدولتي قطر والبحرين. وتلقى تعليمه في جامعة لندن حيث حصل على درجته العلمية في العلوم الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى جامعة ديرهام التي حصل منها على درجة الماجستير في الدراسات الدولية ودرجة الدكتوراه في العلاقات الدولية في منطقة الخليج، وتركز أبحاثه على الاقتصاد السياسي لقطر وعلاقاتها الخارجية، وتتضمن أعماله التي تم نشرها: الولايات المتحدة وأمن الخليج الفارسي (ريدنغ: دار إثاكا للنشر، 2007)، و«إصلاح المملكة: التطور السياسي والتحديات الاقتصادية الاجتماعية في البحرين» (الأوراق البحثية المتنوعة الصادرة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية رقم 3، جامعة جورجتاون، كلية الشئون الدولية - قطر، 2008).

Steven Wright is an Assistant Professor in International Affairs at Qatar University. He was formerly based at Durham University's Institute for Middle Eastern and Islamic Studies as the Sir William Luce Research Fellow. Wright specializes on the Gulf states, with particular regard to Qatar and Bahrain. He was educated at the University of London where he received a degree in social and political science, and at Durham University where he obtained a Masters in International Studies and a Ph.D. in International Relations of the Gulf Region. His research is focused on Qatar's political economy and foreign relations. His publications include *The United States and Persian Gulf Security* (Reading: Ithaca Press, 2007). "Fixing the Kingdom: Political Evolution and Socio-Economic Challenges in Bahrain" (*CIRS Occasional Paper* No. 3, Georgetown University, SFS-Qatar, 2008).

11. الصين والهند والخليج - التقاء المصالح؟
إن جاناردهان

في الوقت الذي تحاول فيه دول الخليج إجراء تغييرات متعددة الأبعاد قد يمكنها إحداث تحولات في المنطقة، وفي الوقت الذي تشهد فيه آسيا شكلاً من أشكال النهضة، توجد فرصة للتضافر من أجل تحقيق أفضل المنافع المتبادلة، حتى وإن كانت تلك المنافع خارج النطاق الاقتصادي.

بالرغم من التفاخر بالماضي التاريخي الحافل بالروابط بين الخليج وآسيا، إلا أنه كان هناك تدهور في التفاعل بينهما أثناء حكم القوى الاستعمارية. ومع ذلك، أتاحت العديد من الأحداث الإقليمية والعالمية في الماضي القريب المجالَ لإعادة بناء العلاقات القديمة الطيبة. ولا تزال العوامل الاقتصادية هي الدرع الواقي لتلك العلاقة الناشئة، وذلك في ظل الارتفاع المتكرر الذي شهدته معدلات التجارة بين الخليج وآسيا في السنوات السبع الماضية. كما تعد موارد الطاقة الموجودة بالمنطقة ضرورية للغاية بالنسبة للأسواق الأسيوية. ويبحث رأس المال النفطي المتراكم عن آفاق للاستثمار تضمن تحقيق عائدات أعلى من تلك المتاحة في الغرب، وهو الأمر الذي بات متاحاً بفضل الدفعة التي شهدتها آسيا في البنية التحتية، وذلك حتى أثناء فترة التباطؤ الاقتصادي العالمي.

تستهلك آسيا 23 مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل 30 بالمائة من الطلب العالمي. وتصدر دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، ثلثي إنتاجها من النفط إلى آسيا، وهي الكمية التي قد تزيد عن الضعف خلال العقدين القادمين. وبالإضافة على ذلك، يتجه ما يزيد عن نصف صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الدول الأسيوية، بينما تحصل دول المجلس على ثلث وارداتها من آسيا. ويعد الشرق أيضاً السوق المفضلة للخليج، وذلك يرجع إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر من ناحية وإلى الطفرة التي شهدتها الاقتصاديات الأسيوية من ناحية أخرى. ويأتي انتهاج سياسة «التطلع إلى الشرق» في المجال الاقتصادي بالتزامن مع الأخذ بمفهوم اكتشاف المنطقة من الداخل في المعترك السياسي أيضاً، الأمر الذي قد يؤثر على الاقتصاد السياسي لدول الخليج على المدى البعيد ويشكل العلاقات الدولية في العقود القادمة.

بالنظر إلى ما هو أبعد من هذه القضايا، فإن الشراكة مع آسيا تكون بمثابة منبر لدول الخليج تقوم من خلاله بنقل عزمها على كسر صورتها النمطية المحافظة التي ارتبطت بها في الأوساط الدولية، وكذلك إظهار مثابرتها على مواصلة مسيرتها الجديدة على طريق الإصلاح والتقدم كي تكون جزءاً لا يتجزأ من العالم الذي يدور في فلك العولمة. ومن بين الدول الأسيوية التي لم تقم بترسيخ وضعها في القارة فحسب، بل تقوم أيضاً بجعل نفسها ذات تواجد ملموس على المسرح العالمي، هي الصين والهند اللتين تمثلان حضارتين عظيمتين ولكل منهما نموذج مختلف في تنمية ما بعد الاستعمار، وتركيبة اجتماعية وسياسية وسمات شرقية مختلفة، والأهم من ذلك هو ما لكل منهما من اقتصاد مختلف عن الآخر واللذين يشكلان معاً ما يزيد عن ثلث سكان العالم.

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة تحويل «الفرصة» السائدة إلى «إستراتيجية»، وذلك برغم كونه متأصلاً في الديناميكيات الاقتصادية السائدة. وتطرح الدراسة أفكاراً وتستخلص إجابات حول المسار المستقبلي للعلاقات بين الهند والصين ومنطقة الخليج في مجالات بخلاف المجال الاقتصادي. ومن المفترض أن تتجاوز سياسة «التطلع إلى الشرق» التي تنتهجها منطقة الخليج الترتيبات التجارية التفضيلية والدفء السياسي المكتشف حديثاً، وأن يتم توظيفها في الإستراتيجيات الأمنية أيضاً. ويجب أن يكون التركيز ليس على وضع صيغة ما، بل محاولة بناء حالة من الجدل تتجاوز النموذج الأمني المعتمد على الولايات المتحدة والسائد في منطقة الخليج. ومرة أخرى، فمن المفترض ألا تمضي دول الخليج بشكل جاد في علاقاتها مع دول آسيا إلا إذا كانت ترغب في أن تتجاوز تلك العلاقة النواحي التجارية.

قد يكون هناك تباطؤ في عملية «إعادة اكتشاف» المصالح بين آسيا ومنطقة الخليج وفي وضع خطط لبناء مستقبل جديد، وذلك نظراً لوجود بعض الاختلافات الجوهرية بين كلا الجانبين. وعلى الرغم من الروابط التاريخية بين منطقة الخليج وآسيا والتي دعمتها القوى المحركة الحالية متمثلة في النفط والتجارة والعمالة المهاجرة، فإن السبيل للمضي قدماً في علاقات ثنائية وطيدة يعتمد على وضع نموذج له أبعاد إستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية.

هناك دعوة متزايدة لأن تقدم منطقة الخليج على التصرف باستقلالية وتقييم الموقف ووضع ترتيبات أمنية مستقبلية دون أن تترك الأمور للولايات المتحدة لتقوم بصياغتها. وصحيح أنه على الرغم من أن علاقات المنطقة مع كل من آسيا وأوروبا آخذة في الاتساع، إلا أنه لا يوجد طرف فاعل آخر على الصعيد الدولي بمقدوره أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل القريب أو المتوسط المدى. وصحيح أيضاً أن كلا الجانبين قد أعربا عن مخاوفهما حيال البيئة الأمنية بالمنطقة، فلم يظهر أي منهما إلى الآن أي علامة ملموسة للاستثمار في آليات الأمن الصلب التي تحتاجها منطقة الخليج، إلا أن هناك احتمال بأن يتغير هذا الأمر خلال العقدين القادمين.

إن من بين الدول الأسيوية التي يمكن بسهوله معرفة أن لديها القدرة والرغبة في لعب دور أمني في المنطقة هما دولتي الصين والهند، حيث إن لدى كل منهما القوة العسكرية التي تمكنهما من ذلك. وبالنظر إلى مستوى ارتباطهما الحالي على الصعيد الاقتصادي، فإنهما

مضطرين للمشاركة في أي ترتيب يحمي مصالحهما، وبالتالي سيرتبط هذا بأمن المنطقة. وتوحي بعض التطورات في كل من الدولتين وبعض التصريحات الصادرة عن كل منهما بأن إمكانية وجود دور أسيوي في الهيكل الأمني لمنطقة الخليج تزيد عن كونها مجرد تصريحات شفهية على المدى البعيد.

تستقصي هذه الدراسة العوامل التي قد تحدد شكل الأدوار التي تلعبها الصين والهند في منطقة الخليج، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الإيرانية، والعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، والتقارب مع الصين والهند، والعلاقات الإيرانية مع الصين والهند، والعلاقات الأمريكية الهندية مقابل العلاقات مع الصين، وأخيراً العلاقة بين الهند والصين ذاتهما. وفي هذا السياق، هناك عدد من الأسئلة الهامة التي ينبغي تناولها: هل ترغب كل من الهند والصين في لعب دور أمني؟ وهل ستسلك كل منهما نفس المسار الذي تسلكه الولايات المتحدة أم أنهما عازمتين على تبني نهج مختلف غير مثير للجدل؟ وحتى في حالة رغبتهما في لعب دور أوسع نطاقاً، فما مدى فعالية هذا الدور؟ وما الطريقة التي سيقومان من خلالها بتحقيق التوازن بين علاقاتهما مع إيران وإسرائيل من جانب ومع دول مجلس التعاون الخليجي من الجانب الآخر؟ والسؤال الأكثر أهمية هو هل تقوم المنطقة بالنظر فعلا من منظور مختلف فيما يتعلق بأمنها أم أنها تبالغ عند إعرابها عن مخاوفها بعيدة المدى من النوايا الأسيوية تجاه الهيكل الأمني بالمنطقة؟

إن جاناردهان: محلل سياسي مقيم في الإمارات العربية المتحدة ومتخصص في دراسة الشئون الخليجية الأسيوية. ومع اهتمامه الواسع بالتطورات الاجتماعية السياسية بمنطقة الخليج، تتضمن مجالاته البحثية الإصلاحات السياسية، والتعليم، ووسائل الإعلام، والعمل، والعلاقات الدولية. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه من مركز دراسات غرب آسيا بجامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، عمل جاناردهان محرراً لموقع «الخليج في الإعلام» ومديراً لبرنامج العلاقات الخليجية الأسيوية بمركز الخليج للأبحاث بدبي. كما عمل أيضاً لدى صحيفة العصر الأسيوي في الهند وصحيفة الخليج اليوم في الإمارات العربية المتحدة، وكذلك لدى وكالة إنتر بريس سيرفس للأخبار التي تتخذ من روما مقراً لها.

N. Janardhan is a UAE-based political analyst specializing in Gulf-Asia affairs. With a broad-based interest in the socio-political developments of the Gulf region, his research areas include political reforms, education, media, labour and international relations. With a PhD from the Centre for West Asian Studies, Jawaharlal Nehru University in New Delhi, Janardhan was editor of "Gulf in the Media," and Program Manager of Gulf-Asia Relations, at the Gulf Research Center in Dubai. He also worked with *The Asian Age* and *The Gulf Today* newspapers in India and the UAE respectively, and with the Rome-headquartered Inter Press Service as well.

12. الإصلاح السياسي والسياسية الخارجية في دول الخليج الملكية

كاتيا نيتهامر

تحدّت مشروعات الإصلاح السياسي الأخيرة التي اضطلعت بها كل من البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة آراءً مسبقة بأن هذه الأنظمة السياسية متخلفة في جوهرها. وقد شرعت هذه الدول الخليجية الملكية الست في خوض تجربة الانتخابات، كما أنشأت مجالس شورى أو مجالس برلمانية أو قامت بتوسيع نطاقها. ومما لا شك فيه أن جودة وأهمية كل من الانتخابات والهيئات النيابية تتفاوت إلى حد كبير، حيث تكون بعض الانتخابات غير مباشرة و/أو تجرى فقط على مستوي البلديات، كما تتمتع بعض المجالس بسلطات تشريعية، بينما لا يتمتع البعض الآخر منها بتلك السلطات.

هل من المحتمل أن تؤثر تلك الإصلاحات الداخلية على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟ ومن أجل أن يكون لمشروعات الإصلاح الداخلي مثل هذه التأثيرات على خطابات السياسة الخارجية وإستراتيجياتها ونتائجها، ينبغي أن تُحدث تلك المشروعات تغييرات هامة في ثلاث مناطق مرتبطة ببعضها البعض: أولها هو أن تقوم تلك الإصلاحات بوضع ضوابط وقيود على السلطات التنفيذية، وثانيها هو ضرورة أن تتغير درجة المنافسة عند اختيار المسئولين التنفيذيين، أي أنه يجب ظهور مجموعات جديدة من النخب، وثالثها هو ضرورة توسيع نطاق المشاركة السياسية بالطريقة التي يمكن من خلالها الوصول إلى زيادة المنافسة في المستوى المقياسي لها.

لم يتم استيفاء الشرطين الأول والثاني، حيث يظهر تحليل تم إجراؤه حول الإصلاحات التي قامت بها دول الخليج الملكية بشكل واضح أن تلك السياسات تدعم الحكم المطلق. وتهدف النخب الحاكمة إلى تعزيز شرعيتها وتأمين حكمها ضد منافسيها من داخل عائلاتها، كما أنها لم تفكر مطلقاً في إخضاع حكمها لتصويت شعبي أو منح قدر كبير من سلطة صنع القرار إلى المسئولين المنتخبين. وتُحكم هذه النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي قبضتها على مناصبها في السلطة بقدر أكبر من غيرها من الحكام المستبدين. وينشأ عن شكل الحكم القائم على العائلات الملكية عقبات خطيرة تقف في طريق الإصلاح، وذلك نظرًا لاعتماد العائلات الحاكمة على مخصصاتها من موارد الدولة في المناصب الإدارية والأراضي والمشروعات الصناعية، وبالطبع في ريع النفط والغاز. وبالرغم من أن هيمنة العائلات الحاكمة على دول مجلس التعاون الخليجي تشبه إلى حد ما تلك الهيمنة التي تفرضها الأحزاب المسيطرة، إلا أنه يكون من الأصعب على أي عائلة من العائلات الحاكمة أن تدمج مجموعات أخرى من المجتمع في بنيتها وداخل النخبة السياسية. وبخلاف الأحزاب المسيطرة، لا تاما العائلات الحاكمة لدول مجلس التعاون الخليجي في الفوز بأي انتخابات، وذلك بغض النظر عن قدر إحكامها لإدارة تلك الانتخابات. ومن المفارقات، أنه في الوقت الذي تقوم فيه هيمنة العائلات الحاكمة بتقويض شرعية تلك العائلات، إلا أنها توفر في الوقت نفسه لتلك الدول قدراً كبيراً من الاستقرار في النظام، وذلك نظراً لأن المساحات المتاحة للأطراف الفاعلة المستقلة تكون مهمشة إلى حد ما في ظل هذا الوضع.

بما أن القرارات السياسية يتم اتخاذها داخل جماعات محددة مسبقاً، فإن ذلك غالباً ما يحدث خارج المؤسسات الرسمية للبرلمانات ومجالس الوزراء وخلف الأبواب المغلقة لقصور الملوك أو الأمراء على يد زمرة من الأفراد البارزين في العائلة الحاكمة، الأمر الذي يحد بشكل قاطع من جدوى تعيين وزراء جدد، وذلك لأن المنصب الوزاري لا يمنح سلطة صنع القرار تلقائيًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمركز السلطة داخل جماعات محددة مسبقاً يعوق انتقالها فيما بين الدول، حيث لم تقم النخب الحاكمة بمنح مجلس التعاون الخليجي سلطة صنع القرار ذاتياً، وإنما استمرت في إدارة سياساتها الخارجية في إطار وطني.

تمثل الآثار المترتبة على الاقتصاديات الريعية عقبة ثانية في طريق الإصلاح، حيث يوفر الدخل الريعي للنخب الحاكمة وسائل للاختيار وإرساء أنظمة بيروقراطية كبيرة اندمج فيها المعارضون في الماضي، كما يوفر لهم وسائل للقمع أيضاً. وعلاوة على ذلك، يؤدي الريع الذي يتأتى من النفط إلى عزل النخب الحاكمة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى درجة ما عن الضغوط الدولية.

بناءً على ذلك، قامت الإصلاحات بوضع سمات معينة للمؤسسات، كما صاغت التشريعات بطريقة تضمن دوام سيطرة المسئول التنفيذي حيث لم يتحقق أي فصل بين السلطات، فالتشريعات المتعلقة بالحريات المدنية والحقوق السياسية إما أن تعتبر التجمعات السياسية من التجمعات الخارجة عن القانون تماماً أو تحجب اليقين القانوني عنها وعن الأفراد الناشطين. وبالتالي، فإن ظهور أطراف فاعلة معارضة ومنظمة أو أطراف فاعلة سياسية بديلة هو أمر يخضع للسيطرة المحكمة، بل ويتم منعه حيث لا تزال النخب الحاكمة تحكم قبضتها على صنع القرار.

مع ذلك، تبدو النتائج المتعلقة بتوسيع نطاق الخطاب السياسي غير أكيدة بشكل أكبر. ومن الواضح أن أتساع نطاق خطاب السياسة الخارجية لم يحدث في دول مثل عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة التي كانت الإصلاحات فيها محدودة للغاية، حيث لا يتم تنظيم الحملات إلا على المستوى الشخصي فقط، كما تنعدم أو تندر إمكانية تنظيم جماعات سياسية، وهذا فضلاً عن أن وصول عامة الشعب للمعلومات يعد محدودًا. إلا أن الصورة أقل وضوحًا فيما يتعلق بالوضع في الكويت والبحرين، حيث إن كلاً من الدولتين

لديها جمعيات مدنية نشطة ومنظمة بشكل جيد. وبالرغم من قلة المؤسسات القانونية، إلا أن نشاط المنظمات غير الحكومية مسموح به بشكل واسع من قبل الأنظمة في كلتا الدولتين. وقد قامت البحرين بإضفاء الطابع القانوني على ما يسمى بالجمعيات السياسية باعتبارها أحزاب فعلية تقوم بتنظيم حملات لخوض الانتخابات على أساس برنامج انتخابي حزبي. وسمحت الكويت بنشاط الأحزاب السياسية، مع أنه ليس لديها تشريع مماثل. وفي كلتا الدولتين، يمكن لتلك الأحزاب الأولية عقد ندوات وورش عمل عامة، هذا بالإضافة إلى وجود شكل من أشكال الصحافة المحلية المعارضة وإمكانية مناقشة السياسات الخارجية علناً. وقد ظهر في الدولتين خطاب واسع النطاق حول سياسات الدولة، الأمر الذي قد يؤثر على النتائج السياسية، بما في ذلك السياسات الخارجية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الشغل الشاغل للأطراف السياسية الفاعلة التي لا تنتمي للنخبة الحاكمة، حتى في هاتين الدولتين، هو ممارسة الضغوط لإجراء تغييرات في السياسة الداخلية، حيث تأتي محاولة التأثير على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية بالنسبة لتلك الأطراف. وعلاوة على ذلك، تظهر الأطراف الإسلامية الفاعلة في البحرين أن الطابع السلطوي للإصلاحات التي تقوم بها الدولة إلى جانب النهج «ما بعد المعاصر» الذي تنتهجه الأطراف السياسية الفاعلة التي لا تنتمي إلى النخبة يضمن عدم تعرض النخبة الحاكمة للخطر.

يمكن استنتاج أمر إيجابي واحد من بين كل تلك النتائج السلبية الأخرى، وهو أن عمليات انتقال السلطة التي سيشهدها مجلس التعاون الخليجي لا تزيد من احتمال نشوب العنف بين الدول مثلما قد ينتج عن الإرساء «الحقيقي» للديمقراطية.

كاتيا نيتهامر: المديرة المؤقتة لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة هامبورج، حيث تعمل أستاذة متخصصة في الدراسات الإسلامية. وقد أكملت نيتهامر رسالة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية في جامعة برلين الحرة. وفي الفترة ما بين عامي 2004 و 2008، عملت كباحثة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ضمن المجموعة البحثية «الشرق الأوسط وأفريقيا.» وفي الفترة التي سبقت ذلك، كانت نيتهامر تعمل كمنسقة أكاديمية بالمركز المتعدد التخصصات «التاريخ الاجتماعي والثقافي للشرق الأوسط» في الفترة ما بين عامي 2001 و2004، كما عملت كمديرة مشروع لكل من مجموعة جورج فون هولتزبرينك لأعمال النشر ودار ثقافات العالم التي تتخذ من برلين مقرًا لها. وهي أيضاً مؤلفة كتاب الإصلاح السياسي في البحرين: التحول المؤسسي وصراع الهوية والديمقراطية (الذي ستصدره روتلدج قريباً)، وكتاب «جماعات المعارضة في البحرين» والتي قامت بتحريره مع إلين لاست-أوكار وسلوى زرهوني، وكتاب المشاركة السياسية في الشرق الأوسط (2008) الذي نشرته لين رينار في بولدر بكولورادو، الصفحات 143-170، وكتاب «التناقض في البحرين: الإسلاميون السلطويون من خلال المشاركة، والإسلاميون المؤيدون للديمقراطية من خلال الإقصاء؟» واشتركت في تحريره مع موريل أسيبورج، وكتاب الإسلاميون المعتدلون كأطراف فاعلة في الإصلاح: الشروط وتغيير البرامج. بالإضافة إلى ورقة بحثية رقم 4 لدى المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ببرلين، أبريل/نيسان 2007، الصفحات 45-54، وكتاب الإصلاح السياسي في البحرين: التحول المؤسسي وصراع الهوية والديمقراطية، الذي ستصدره روتلدج في عام 2009.

Katja Niethammer is interim Director of the Institute for Islamic Studies at Hamburg University, where she is also a professor specializing in Islamic Studies. Niethammer completed her Ph.D. in Islamic Studies at the Free University of Berlin. From 2004-2008 she worked as a researcher at the German Institute for International and Security Affairs (Stiftung Wissenschaft und Politik, SWP), research group "Middle East and Africa." Before this, Niethammer worked as Academic Coordinator of the Interdisciplinary Center "Social and Cultural History of the Middle East" from 2001-2004, and as project manager for both the publishing group Georg von Holtzbrinck and the Berlin-based House of World Cultures (Haus der Kulturen der Welt). She is the author of *Political Reform in Bahrain: Institutional Transformation, Identity Conflict and Democracy* (Routledge, forthcoming), "Opposition Groups in Bahrain" in Ellen Lust-Okar and Saloua Zerhouni (eds.), *Political Participation in the Middle East* (2008) Lynne Rienner, Boulder, Col. pp. 143-170; "The Paradox of Bahrain: Authoritarian Islamists Through Participation, Pro-Democratic Islamists Through Exclusion?" In Muriel Asseburg (ed.), *Moderate Islamists as Reform Actors. Conditions and Programmatic Change*. SWP Research Paper 4, Berlin, April 2007, pp. 45-54 and *Political Reform in Bahrain: Institutional Transformation, Identity Conflict and Democracy* to be published by Routledge in 2010.

13. وضع مفاهيم للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

غيرد نونيمان

إن التاريخ الطويل للعلاقات الأوروبية الخليجية لا تعكسه العلاقة الخاصة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي (التي كانت قبل ذلك بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي) والتي كان تطورها بطيئاً كما ظل يعوقها عدد من العوامل، من بينها حقيقة أن مجلس التعاون الخليجي لم يتم إنشاؤه إلا في عام 1981، وأن المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي مرت بسلسلة من التحولات. وقد زاد توقف الحوار الأوروبي العربي في عام 1989 من الحاجة الملموسة إلى تعزيز العلاقة بين منطقة الخليج وأوروبا على وجه التحديد. وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية/الاتحاد الأوروبي قامت بإعادة هيكلية أطر التعاون مع الدول المتوسطية منذ عام 1990 - للمرة الأولى في السياسة المتوسطية المجددة، ثم في مبادرة الشراكة الأورومتوسطية عام 1995 - إلا أن الخليج ظل خارج تلك المبادرات. ولكن بدأت علاقة أوروبا بالخليج تعكس بعضاً من سماتها عبر قناة منفصلة خاصة بها، ومن ثم التركيز على التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، والتركيز على الاستقرار من خلال الإصلاح السياسي وتحرير الاقتصاد، وتقسيم العلاقة إلى ثلاثة «أطر» (سياسي وثقافي واقتصادي)، والاهتمام بالقطاعات الحساسة من الاقتصاد على كلا الجانبين، وكذلك مناقشة مشكلات حقوق الإنسان والقضايا السياسية. وقد شهد عام 1990 بداية المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة التي تم تعليقها حتى تاريخ عام 2009 بعد أن تكررت التأكيدات كل عام بأن نجاحها على وشك الحدوث.

يجب أن تكون تفسيرات الأنماط التي تمت ملاحظتها متعددة المستويات، فكما كانت العلاقة الرسمية بين المجموعة الأوروبية/المجلس الأوربي ومجلس التعاون الخليجي لا تتساوى مع التاريخ الطويل للعلاقات الأوروبية الخليجية، فإنه لا ينبغي الخلط بين سمات العلاقة الجماعية للجماعات وبين المجموعة الأوسع نطاقاً من العلاقات بما في ذلك العلاقات الثنائية المهمة. وفي واقع الأمر، تشكل هذه العلاقات جزءاً من تفسير بعض من خصائص العلاقة سالفة الذكر، ومن الملفت للنظر أيضاً أن تطور العلاقات الأوروبية مع الشرق الأوسط والخليج يبدو وكأنه يتلاءم مع التغيرات الهيكلية الكبيرة على الصعيد الأوروبي والعالمي.

تعد العلاقة بين الجماعات مثالاً لمفهوم «النزعة الإقليمية بين المناطق» والذي يرتبط بدوره مع مفهوم «النزعة الإقليمية». ومن ثمَّ، فإن العوامل التي تؤثر في تطور كليهما 1) يجب السعي ورائها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، 2) تكون نظرية وملموسة على حد سواء، 3) تتضمن وجود هيكل وهيئة، 4) تشتمل على درجة كبيرة من الاعتماد على المسار.

وبشكل أكثر تحديداً، تتضمن تفسيرات محاولات الارتقاء بالعلاقة الأوروبية الخليجية الواسعة النطاق مجموعة من «المصالح الإيجابية» (اقتصادية وسياسية/إستراتيجية) وعوامل إيجابية أخرى من بينها التاريخ والمواقف الشخصية. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، تتضمن تلك المصالح التنويع الاقتصادي الجغرافي والتنويع الإستراتيجي الجغرافي، كما تتضمن العوامل المؤثرة على شكل العلاقة المتطورة ومضمونها «روح العصر» ومناصب السلطة ذات الصلة والهياكل العالمية، بالإضافة إلى مصالح معينة. وبالنسبة للعلاقة بين الجماعات والعلاقة بين المناطق، تضم عوامل التمكين والتقييد مجموعة فرعية من العوامل السابقة - إلا أن العوامل التي تعزز العلاقات الثنائية الأوسع نطاقاً بين الطرفين لا تؤيد بالضرورة العلاقة الجماعية «بين المناطق».

قد تتضمن العوامل التي تدعم العلاقة الثانية - سواء أكانت بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أو أطراف أخرى - أو على الأقل التي تفسر السبب الذي يجعل تكتلات إقليمية من هذا القبيل قد تهدف إلى تعزيز علاقتها المشتركة مع الكتلة الشريكة، محاولاتٍ لتعزيز دور وهوية المنطقة محل النقاش وإضفاء الصفة الشرعية عليهما. كما يمكن أيضاً النظر إلى هذا على أنه وسيلة لإدارة التغيير العالمي وسبيل لترسيخ دور المنطقة أو التكتل كطرف من الأطراف الفاعلة على الصعيد العالمي. وبالطبع، تعد «روح العصر» أيضاً أحد العوامل، وذلك برغم أنها ليست من العوامل التي يجب أن تكون مستقلة عن الاعتبارات والعوامل الأخرى. ويبدو أن تلك المفاهيم المنبثقة من العمل على النزعة الإقليمية والنزعة الإقليمية بين المناطق في أي مكان آخر (أو التي في الحقيقة تتعلق بتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع المناطق الأخرى خارج منطقة الشرق الأوسط) يمكن أن تنطبق أيضًا على العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

وتكمن قيود العلاقة الرسمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في اختلاف مصالح الجانبين، وفي التاريخ الفريد لعلاقات ثنائية محددة، كما تكمن أيضاً في الطبيعة المختلفة إلى حد كبير للتكتلين وهيكليهما، بما في ذلك اختلاف عملية صنع القرار، وتدني فعالية مجلس التعاون الخليجي مقارنةً بالاتحاد الأوروبي، وهذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوى الأخرى - لاسيما الذي تلعبه الولايات المتحدة (بشكل مباشر وملموس على حد سواء)، وأخيراً التغيرات التي يشهدها الاقتصاد السياسي العالمي والاحتياجات والقدرات الخاصة باقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، والتي زادت بشكل مثير للجدل من الأهمية النسبية لآسيا في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

غيرد نونيمان: مدير برنامج الدراسات الخليجية بمعهد الدراسات العربية والإسلامية. وبعد أن قام بتدريس سياسة الشرق الأوسط والاقتصاد السياسي في جامعتي مانشستر وإكستر، وعمل لفترة من الوقت كأستاذ زائر في جامعة اليابان الدولية، وقام بتدريس العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في جامعة لانكستر من عام 1993 حتى عام 2007، عاد في النهاية إلى «موطنه الثاني» إكستر، في صيف عام 2007 ليشغل منصبه الحالي. وكان عضوًا في الهيئة الوطنية لممارسة التقييم البحثي في المملكة المتحدة عام 2001 والتي تعنى بدراسات الشرق الأوسط، وعمل كمدير تنفيذي للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط في الفترة ما بين عامي 1998 و2002. وهو أيضاً زميل مساعد لبرنامج الشرق الأوسط في تشاتهام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية)، حيث كان يعمل كأخصائي في برامج دول الخليج العربي.

إلى جانب عمله الأكاديمي، فقد كتب نونيمان لصالح دور نشر متخصصة في التحليل السياسي والاقتصادي مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وعمل كاستشاري لمجموعة من الشركات والمؤسسات الرسمية الوطنية والدولية، من بينها وزارة الخارجية البريطانية ووزارات الخارجية في أوروبا وفي غيرها والمفوضية الأوروبية وكذلك مختلف المنظمات غير الحكومية، بدءاً من منظمة العفو الدولية وانتهاءً بمؤسسة بيرتلسمان.

Gerd Nonneman is Director of the IAIS's Gulf Studies programme. After teaching Middle East politics and political economy at Manchester and Exeter Universities, and a spell as Visiting Professor at the International University of Japan, he taught International Relations and Middle East Politics at Lancaster University from 1993 to 2007, returning at last to his 'second home', Exeter, in the summer of 2007 to take up his present position. He was a member of the UKs 2001 national Research Assessment Exercise (RAE) panel on Middle Eastern Studies, and served as Executive Director of the British Society for Middle Eastern Studies (BRISMES), 1998-2002. He is also an associate Fellow of the Middle East Programme at Chatham House (Royal Institute of International Affairs), serving as the Programme's specialist on the Arab Gulf states.

Aside from his academic work, Nonneman has written for specialist political and economic analysis publications such as the Economist Intelligence Unit and acted as a consultant to or worked with a range of companies, national and international official institutions including the Foreign & Commonwealth Office, foreign ministries in Europe and elsewhere, the European Commission, and various NGOs ranging from Amnesty International to the Bertelsmann Foundation.

CIRS

Center for International and Regional Studies

Georgetown University

School of Foreign Service in Qatar

© 2010 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر
مؤسسة قطر
صندوق بريد رقم 23689
الدوحة، دولة قطر

http://cirs.georgetown.edu
cirsresearch@georgetown.edu

تليفون 8400 457 974+
فاكس 8401 457 974+